أبعاد الأمن الاجتماعي لدى الشباب في المجتمع السعودي: دراسة ميدانية على عينة من الشباب الجامعي

الدكتور/ عبد الرحمن بن محمد الخراشي
أستاذ مساعد بقسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة أبعاد الأمن الاجتماعي لدى الشباب في المجتمع السعودي، وذلك من خلال دراسة ميدانية اعتمد فيها الباحث على منهج المسح الاجتماعي بالعينة، وعلى أداة الاستبانة، وذلك بالتطبيق على عينة عشوائية من طلاب جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بلغ حجم العينة (١٤٢٨ طالبا وطالبة)، ناقش الباحث في الإطار النظري للدراسة مفاهيم الأمن الاجتماعي من المنظور السوسيولوجي، ومفهوم الشباب، إضافة إلى أهم النماذج النظرية المفسرة لقضية الأمن الاجتماعي، وخلصت الدراسة الميدانية لعدد من النتائج من أهمها: تنوع مضامين الأمن الاجتماعي لدى الشباب من عينة الدراسة، وأن الحصول على العمل المناسب للمؤهل التعليمي وحصول الشباب على الخدمات والفرص الكاملة للتعليم تعد من أهم مرتكزات الأمن الاجتماعي، وأن تمكين الشباب يقوم بدور مهم في تحقيق الأمن الاجتماعي لهم، وأن حماية الشباب من البطالة وتيسير حصولهم على الحاجات الأساسية وتنمية مهاراتهم من خلال التدريب المستمر تعد من أهم متطلبات تحقيق الأمن الاجتماعي للشباب.

الكلمات المفتاحية: الأمن، الأمن الاجتماعي، الشباب السعودي، جودة الحياة، مجتمع المخاطر، الخوف.

Abstract:

The aim of this research is to study the dimensions of social security among young people in Saudi society. It is done through a field study in which the researcher relied on the sample social survey and the questionnaire tool ، by applying them to a random sample of students at Imam Muhammad bin Saud Islamic University. The sample size was (1428 male and female students). The researcher discussed in the theoretical framework of the study ، the concepts of social security from a sociological perspective ، and the concept of youth ، in addition to the most important theoretical models explaining the issue of social security. The field study concluded with a number of results ، the most important of which are: the diversity of the contents of social security among the youth ، Obtaining appropriate work to the educational qualification ، and young people's access to services and full opportunities for education are among the most important foundations of social security. Empowering young people plays an important role in achieving their social security. Protecting young people from unemployment and facilitating their access to basic needs and developing their skills through continuous training is a priority for achieving social security for young people.

Keywords: Security ، Social Security ، Saudi Youth ، Quality of Life ، Risk Society ، Fear.

مقدمة:

تُعد مسألة الأمن أمراً أساسياً في الوجود، والحاجة إلى الأمن حاجة أساسية لاستمرار الحياة وديمومتها وعمران الأرض التي استخلف الله تعالى عليها بني آدم، وانعدام الأمن يؤدي إلى القلق والخوف ويحول دون الاستقرار والبناء، ويدعو إلى الهجرة والتشرد، وتوقف أسباب الرزق مما يقود إلى انهيار المجتمعات ومقومات وجودها. وقد تعددت مفاهيم الأمن الاجتماعي وأبعاده في ضوء التحولات التي يشهدها العالم مع بروز أخطار جديدة ومتغيرات تركت آثارها على جميع الأنساق الحياتية سواء ومنها ما يتعلق بحياة الفرد أو الجماعة، وتجاوزت الأطر التقليدية لمفهوم الأمن المتعلقة بحماية الإنسان من التهديدات المباشرة لحياته (نصيرة،زهيه،٢٠١٧م،ص٨٧).

كما يُعد الأمن الاجتماعي ضرورة من ضرورات حياة الإنسان ولازماً من لوازمها الرئيسية لما له من دور مهم في تحقيق الاستقرار والرخاء لأفراد المجتمع، ففي ظل وجود الأمن ينهض المجتمع وينعم أفراده وتطيب معيشتهم وفي المقابل لا يمكن أن ينهض المجتمع ويرتقي ما لم تتحقق له سبل الأمن والطمأنينة والتغلب على كل أشكال الفقر والمرض والجهل. لقد باتت الحاجة إلى الأمن أمراً أساسياً لاستمرار حياة الإنسان، فانعدام الأمن يخلف وراءه كثيراً من الأمراض النفسية والأضرار الاجتماعية الخطيرة كانتشار العنف والجريمة والتشرد وغيرها، ويخلق حالة من الفوضى والصراعات بين مكونات المجتمع التي تسعى إلى تحقيق أهدافها وإشباع رغباتها بطرق غير مشروعة، مما يهدد استقرار المجتمع ومن ثم، يعتبر الأمن الاجتماعي أحد الركائز الرئيسية في بناء المجتمعات الحديثة وعاملاً أساسياً في حماية منجزاتها والسبيل إلى تقدمها، لأنه يوفر البيئة الآمنة للعمل والبناء ويبعث في النفوس الطمأنينة ويشكل حافزاً للإبداع والانطلاق إلى المستقبل (سويلم،٢٠٢٠م،ص٢٣٤).

ويُشير الأمن الاجتماعي بمفهومه الواسع إلي كل ما يطمئن الفرد على نفسه وعلى ماله، والشعور بالطمأنينة وعدم الخوف، والاعتراف بوجوده وبكيانه وبمكانته في المجتمع، وقد برز مفهوم الأمن الاجتماعي كقضية ملحة مع انحسار الحرب الباردة وانهيار الأنظمة التسلطية، حيث أصبح مادة علمية ذات قيمة إنسانية وحضارية يتناقلها المفكرون والعلماء والمتخصصون والعاملون في الحقل الاجتماعي في كتاباتهم

ومنتدياتهم الفكرية حتى بات من الملاحظ اليوم أنه لا يخلو مجتمع - سواء كان متقدما أو مصنفا ضمن مجموعة دول العالم الثالث - من الدعوة للمطالبة بتوفير الأمن الاجتماعي للمواطنين، فالأمن الاجتماعي أصبح اليوم يمثل خط الدفاع الأول لحماية الوطن والمواطنين من كافة الأخطار الداخلية سواء الأخطار البيئية (الطبيعية) أو الاجتماعية (الجريمة) وحتى الاقتصادية والسياسية وكذلك الأخطار الخارجية (المدني،٢٠١١م،ص١١٩).

كما أن الأمن الاجتماعي من المنظور الإسلامي يبينه القرآن الكريم في مواضع مختلفة ليُشير إلى معاني مختلفة منها الأمان وعدم الخوف والطمأنينة والوثوق مصداقاً لقوله تعالى : ﴿ فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ * الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ ﴾ (سورة قريش: ٣-٤)، ففي هذه الآية الكريمة تقديم لغريزة الجوع على الخوف وبذلك الأمان من الخوف ينتج أولا من إشباع الفرد لحاجاته الغذائية، فالحاجات عند الفرد تتدرج تبعا لأهميتها وتبدأ من الضروريات والحاجات الأساسية للبقاء وصولا إلى تقدير الذات. ولذلك الأمن الاجتماعي باعتباره يشمل كل النواحي الحياتية التي تهم الإنسان المعاصر من اكتفاء معيشي اقتصادي لاستقرار حياتي، فالأمن المجتمعي يسعى إلى تأمين الخدمات الأساسية للإنسان لتشمل كل الخدمات الإنسانية والصحية والمدرسية والثقافية والترفيهية والتأمينات الاجتماعية والمادية وتأمين الرفاهية الشخصية، وتأمين الوقاية من الإجرام والانحراف وكل أنواع المخاطر والتهديدات. (وناسي،٢٠٢١م،ص٨٤٨)

أولاً: مشكلة الدراسة:

يُعد تحقيق الأمن الاجتماعي ركيزة أساسية لبناء المجتمعات وعاملاً رئيسياً في حماية منجزاتها والسبيل إلى رقيها وتقدمها؛ لأنه يوفر البيئة الآمنة للعمل والبناء ويبعث الطمأنينة في النفوس ويشكل حافزاً للإبداع والانطلاق إلى آفاق المستقبل، ويتحقق الأمن بالتوافق والإيمان بالثوابت الوطنية التي توحد النسيج الاجتماعي، وبالعمل على تلبية المتطلبات والاحتياجات اللازمة لكافة الفئات في المجتمع، وخاصة الفئات الأكثر احتياجاً. وبطبيعة الحال تعمل الحكومات علي تحقيق الأمن الاجتماعي لكافة أفرادها

في المجتمع، حيث يحقق الأمن الاجتماعي حالة من الثبات والاستقرار، وضمانة فاعلة للحفاظ علي النسيج المجتمعي من التمزق، كما يحقق الأمن الاجتماعي أيضاً الرغبة لدي الأفراد في التعاون والمشاركة المجتمعية بما يحقق مزيداً من الانتماء والولاء للمجتمع، لذا تأخذ الحكومات علي عاتقها مواجهة المشكلات التي تهدد الأمن الاجتماعي لأفرادها من خلال تبني مجموعة من الأنشطة والسياسات التي ترمي إلي تحقيق أهدافها (زيهان، ٢٠٢١م، ص١٥٣).

كما يُعد الأمن الاجتماعي من عوامل بناء الحضارات الإنسانية وأحد الشروط الأساسية اللازمة لتفرغ الإنسان للإبداع والابتكار وبدونه تتوقف نشاطات الإنسان المختلفة بسبب انصراف تفكيره إلى توفيره لأمنه الفردي وأمن عائلته، مما يؤدي إلى إصابة البناء الاجتماعي بالتصدع وعدم القدرة على الاستمرار لذا عملت حضارات الماضي والحاضر على توجيه جهود أبنائها نحو عملية البناء والتطوير وتحقيق عملية التنمية والتحديث. وهو بمفهومه العلمي الدقيق يحقق حالة سلامة المجتمع من الأخطار والتحديات الداخلية والخارجية التي قد يتعرض لها في حقبة من حقب نموه وتطوره ونهضته. ومن بين المهددات للأمن الاجتماعي ظهور القيم الضارة والممارسات الخاطئة كالأنانية وحب الذات والطبقية والإقليمية والطائفية والعنصرية التي تقوض كيان المجتمع وتسيء إلى مسيرته وتتناقض مع أهدافه الكبرى، يزاد على ذلك طغيان الحياة المادية على الحياة المثالية الروحية. (العاني،د.ت،ص٩١).

وفي نفس الإطار أكد العديد من العلماء على أن فكرة الامتثال لضوابط المجتمع والقيم بما يحقق عملية الانسجام الاجتماعي للأفراد ويشعرهم بسيادة الأمن الوجودي لهم والأمن الاجتماعي بصفة عامة كل ذلك يُعد من أبرز العوامل التي تُشكل طبيعة النظام الاجتماعي وتضمن بشكل كبير السواء لدى الأفراد مع النظام الاجتماعي ويكونون جزءاً من الأمن الاجتماعي السائد (Hama, 2017, p.6).

إن التركيز على الجانب الاجتماعي لمفهوم الأمن الاجتماعي يجعلنا نركز على جوانب تبين لنا ماهية المفهوم ومدلولاته، حيث يعتمد على شعور الفرد بالمسؤولية الاجتماعية تجاه الفرد ذاته وتجاه الجماعات التي تحيط به، وكذلك تجاه مجتمعه ودولته، وأن هذا الشعور يعزز لدى الإنسان أهمية تعاونه وتوافقه وتكيفه مع محيطه الاجتماعي

والانتماء لثقافته ومجتمعه ودولته، وتحمل المسؤولية تجاه الحفاظ على استقرار وتوازن الحياة الاجتماعية وتقدمها، وهذا ظاهر في كتابات كل من أرسطو وأفلاطون وابن خلدون ودوركايم وغيرهم من العلماء والفلاسفة الذين أكدوا على أن الانسان كائن حي اجتماعي بطبعه. وللأمن الاجتماعي مقومات يبنى عليها تتمثل في الدعائم الاقتصادية والاجتماعية والسياسة، كما أنه للتماسك بين أفراد المجتمع والتوافق على مبادئ سلوكية وأخلاقية واحدة، والتعاطف بين أبناء الوطن الواحد، والعقيدة الدينية والمبادئ الأخلاقية والاستقرار السياسي والأمن المعيشي والحياتي والاقتصادي وتوفير أجهزة الأمن والمؤسسات التربوية والجهاز القضائي العادل وتوفير المؤسسات العقابية والإصلاحية وتوفير المؤسسات الاجتماعية والخيرية عوامل ضرورية لتحقيق الأمن الاجتماعي وترسيخه (بنى عمرو،العازمي،٢٠٢١م،ص٦).

كما تتجلى مظاهر وأبعاد الأمن الاجتماعي في نواحٍ شتى يمكن أن نفهمها في ضوء التعدد الموجود في المؤسسات والنظم التي يتعامل معها الأفراد بما يحقق توازنه الاجتماعي ومن ثم الأمن الاجتماعي ذاته (Skey, 2010,p.717). وتتجسد أبعاد الأمن الاجتماعي في ضوء المفهوم الشامل للأمن وتحقيق حياة مستقرة ومتوازنة من خلال ظروف مناسبة تهيء لها كالبعد السياسي والمحافظة على الكيان السياسي للدولة وحماية المصالح العليا، واحترام الثوابت التي أجمع عليها غالبية أفراد المجتمع، والبعد الاقتصادي الساعي إلى توفير وتلبية الاحتياجات الأساسية لحياة كريمة، ورفع مستوى الخدمات وتحسين المستوى المعيشي، وخلق فرص العمل، والبعد الاجتماعي الذي يعمل على توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور بالانتماء والولاء والعمل على زيادة قدرة مؤسسات التوجيه الوطني لبث الروح المعنوية، واحترام إنجازات الوطن وتراثه الذي يمثل هويته وانتماءه الحضاري، والبُعد المعنوي الاعتقادي لما له من دور في توحيد الأمة مع احترام الفكر والإبداع والحفاظ على العادات والتقاليد الحميدة الموروثة والقيم التي استقرت في الوجدان الجمعي(بنى عمرو،العازمي،٢٠٢١م،ص٦).

والأمن الاجتماعي عامل فاعل في عملية التنمية وفي تحسين نوعية الحياة وفي تكوين الائتمان الصادق غير المزيف للوطن وفي تنمية البشر وفي تعظيم مردود الإصلاح الاقتصادي، مما يجعل الفرد أكثر قدرة على المشاركة والبذل والعطاء وبذلك فقد نتأكد

أن ترسيخ قواعد الأمن الاجتماعي في أي مجتمع أصبح دعامة أساسية وشرطا من شروط تحقيق الأمان الاجتماعي بوجه خاص والتنمية الاجتماعية في المجتمع بوجه عام؛ ولذلك فهو ركيزة أساسية وقاعدة تستند عليها حياة البشرية ودعامة كبرى يرتكز عليها إبداع وعطاء الإنسانية ومقصد يتطلع لتحقيقه الأفراد والجماعات، ويرتبط ما يطمح إليه المجتمع من رقي وازدهار بقدر ما يتحقق في أرجائه من أمن واستقرار، فالجميع يتطلع إلى الأمن من الآفات التي تهدد بنيان المجتمع بالتصدع مثل الجهل والفقر والمرض والمخدرات والجرائم والانحراف. ويعتبر الأمن الاجتماعي مسؤولية اجتماعية تقع على عاتق جميع أفراد المجتمع وهو من أخطر المسؤوليات الاجتماعية التي تنعكس بالإيجاب أو السلب على أفراد المجتمع على الصعيد الأمني والتعليمي والثقافي والسياسي والاقتصادي.

وفي ضوء ما سبق فإن إرساء دعائم الأمن الاجتماعي في أي مجتمع تجعل كل مواطن في ذلك المجتمع يؤدى دوره خير أداء، لأن شعوره بالأمن والطمأنينة يضفى عليه الاستقرار الذي يزيد من إنتاجيته في عمله، وهكذا الحال بالنسبة للجماعات والهيئات الأخرى، الأمر الذي يظهر نتائجه واضحة على خطط التنمية في المجتمع بصفة عامة مهما كانت مشكلاته وهمومه التي تتغير من مجتمع لآخر (عبدالحليم،٢٠١٨م،ص٢٨٨).

وتتجلى أهمية الأمن الاجتماعي في الجانب الاجتماعي في قيام مصالح الدنيا، وذلك بحصول الضروريات التي جاءت بها مقاصد الشريعة، والتي لا قيام لها إلا بالأمن، فإذا فقدت لم تجر مصالح الدنيا على استقامة، بل على فساد وتهارج وفوت حياة، وفي الآخرة فوت النجاة والنعيم والرجوع بالخسران المبين، كما أن شمولية الأمن الاجتماعي لجميع جوانب الحياة في كل زمان ومكان، فهو "يشمل كل نواحي الحياة التي تهم الإنسان المعاصر، فأول ما يشمله الاكتفاء المعيشي، والاقتصادي، والاستقرار الحيوي للمواطن، بحيث يشعر الفرد بأن له ركائز ثابتة في مجتمعه، يحقق من خلالها كيانه"، ويُعد الأمن الاجتماعي مساعداً أساسياً في المحافظة على حقوق الناس وأمنهم، وذلك لأن سلامة وأمن المجتمع من سلامة أفراده، فكانت الحدود حماية وصيانة وردعاً عن كل ما يهدد أمن النفس والعرض والمال وفيه أيضا تلبية للخدمات الأساسية للإنسان، ويسعى إلى تحقيق الرفاهية له، بحيث يوازن بين اهتمامات الفرد والمجتمع. كما يُعد الأمن الاجتماعي سبباً من أسباب ازدهار الحضارة، إذ دلت سائر أحداث التاريخ البعيد

والقريب، على أن الحضارة لا تزدهر، وأن الأمم لا ترتقي، ولا تتقدم إلا في ظل الاستقرار الذي ينشأ عن استتباب الأمن للأفراد وللجماعات وللأمم، ويُعد الأمن الاجتماعي مقوماً من مقومات شهود الحضارة، بحيث يحقق الشهود الحضاري بنموذجيه الفكري والتطبيقي، فانعدام الأمن مؤذن بانعدام الحضارات(العمري وآخرون،٢٠١٨م،ص٢٠).

إن للأمن الاجتماعي بُعداً وسياقاً خاصاً يختلف عن أي بُعد آخر فالبُعد الاجتماعي يهدف إلى توفير الأمن للمواطنين بقدر ينمي لديهم شعوراً بالانتماء والولاء لوطنهم، وزيادة إدراك إنجازات الوطن واحترام تراثه الذي يمثل هويته وانتماءه الحضاري، واستغلال كافة المناسبات الوطنية التي تساهم في تعميق الانتماء، والعمل على تشجيع إنشاء مؤسسات المجتمع المدني لتمارس دورها في اكتشاف المواهب، وتوجيه الطاقات، وتعزيز فكرة العمل التطوعي لتكون هذه المؤسسات قادرة على النهوض بواجبها كداعم للجهود الرسمية في مختلف المجالات، ومراعاة أوضاع الفئات المهمشة في المجتمع، وخلق حالة من التكيف والتوازن الأسري (مشابقة، ٢٠٢٠م).

ويُنظر إلي الأمن الاجتماعي لدى الشباب السعودي علي أنه يمثل قضية أمن قومي ينعكس علي كل القطاعات في المملكة، حيث يمثل الشباب السعودي كما تؤكد أرقام الهيئة العامة للإحصاء أن الشباب السعودي للفئة العمرية (١٥-٣٤ سنة) يمثلون ٣٦,٧ % من إجمالي السكان السعوديين، ويلاحظ أن غالبية الشباب الذكور هم تحديدا في الفئة العمرية (٢٠-٢٤ سنة) بنسبة ٢٧,٦٪بينما تتساوى النسبة الأعلى للإناث الشابات في الفئات العمرية (٢٠ - ٢٤ سنة) و (٢٥ - ٢٩سنة) بنسبة ٢٦,٢٪، فيما تمثل نسبة الأطفال والشباب من السكان السعوديين لعام ٢٠٢٠ نسبة ٦٧ % (الهيئة العامة للإحصاء،٢٠٢١م). والاهتمام بالشباب كموضوع كان من منطلق تعاظم النظرة إلى هذه الفئة ليس كثقل ديموغرافي بل كفاعل اجتماعي له القدرة على التأثير حاضرا ومستقبلا حتى وإن كانت مستويات تأثيره سلبية أو إيجابية، والنظرة إلى الشباب دوما يطبعها الحذر في التعامل والتعاطي معها بوصفهم مشكلة اجتماعية أو كتلة جماهيرية على درجة عالية من المخاطرة سواء سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا، لأن أكثر ما يميز فئة الشباب اليوم في مجتمعنا أنهم على درجة عالية من التعليم على الأقل من حيث سنوات

الدراسة بالمقارنة بشباب الفترات السابقة، فهم أكثر احتكاكا واطلاعا على الثقافات والمجتمعات الأخرى نتيجة للثورة الإعلامية والمعلوماتية (عباسي،٢٠١٥م،ص٢).

وتمتاز شريحة الشباب بوجود اجتماعي مختلف عن باقي الشرائح السكانية، فلقد أوضحت العديد من الدراسات أن هذه الشريحة تتسم بقدر من الاستقلالية والتمايز، والسعي إلى التحرر من القيود، والإصرار على الوصول للاعتراف المجتمعي باستقلاليتهم، إضافة إلى ما يتوفر لهم من قوة اندفاع ونزوع إلى رفض الواقع والسعي إلى إيجاد نظام جديد للحياة، نظام مغاير لما هو قائم في مجتمع الكبار. وتبدو خطورة هذا الوضع في أن الشباب بحكم التعريف والسمات العمرية مسكون بالقلق والشك في ظل مجتمع هو بالأساس مجتمع المخاطر. مجتمع تقع العولمة وعملياتها المختلفة في القلب منه، وأن تكون شاباً في مثل هذا المجتمع، أمر يختلف جذريا عما كان عليه جيل أو جيلين سابقين، وهذا ما أكدته العديد من التقارير والدراسات التي صدرت عن اليونسكو، حيث أكدت هذه التقارير على أن الشباب هم أكثر من يواجه حالات الخطر وعدم اليقين التي أفرزتها العولمة الاقتصادية والثقافية (كاظم،٢٠١٥م،ص١٨٤).

يضاف لما سبق، أن ثقافة الشباب في ظل المجتمع الراهن، هي ثقافة معولمة تتداخل فيها فضاءات ثقافية ثلاثة: الفضاء الثقافي التقليدي، الفضاء الثقافي المحلي، والفضاء المعولم، وهذا التداخل بين المرجعيات الثقافية، اختلف الباحثون حول آثاره على الشباب؛ فبعضهم اعتبره مصدر من مصادر الفوضى النفسية والتذبذب الثقافي، واعتبره البعض الآخر مصدراً لعدد من الصعوبات التي يعيشها الشباب في فترة عمرية تمثل فيها عملية بناء الهوية موقعاً مركزياً في حياة الأفراد، إذا إن عدم التطابق بين القيم التقليدية والقيم الحديثة لا يحمل في طياته فحسب الكثير من المشاعر العدائية تجاه الثقافة الحديثة، وإنما يغير أيضاً من نظرة الشاب لقيم وثقافة مجتمعه الأصلية، بترسيخ الإحساس لديهم بعدم قدرة هذه الثقافة على مجاراة مستحدثات الحياة العصرية وعجزها عن إضفاء المعني على تجربة الإنسان الحديث في علاقته بنفسه وبالعالم الخارجي، مما يولد أشكالاً مختلفة من النظرة الدونية للذات (عبدالفتاح،زكريا،٢٠١٠م،ص٤) مما يولد لديهم عدم شعور بالانتماء وزيادة القلق وتدنى مستوى الشعور بالأمن الاجتماعي وعلي هذا تسعى المجتمعات إلي توفير الأمن

للمواطنين بقدر ينمي لديهم شعور الانتماء والولاء للوطن فالأمن الاجتماعي يُعد مساعداً أساسياً في المحافظة علي حقوق الشباب وأمنهم ذلك لأن سلامة وأمن المجتمع من سلامة أفراده خاصة الشباب كون الأمن الاجتماعي سبباً من أسباب ازدهار الحضارة ويُسهم في حماية المجتمع من الانحلال والانهيار ويحافظ علي تماسكه.

وفي ضوء ما سبق يمكن تحديد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي: ما أهم أبعاد الأمن الاجتماعي للشباب السعودي؟

ثانياً: أهداف الدراسة:

الهدف العام للدراسة يتحدد في: التعرف على أبعاد الأمن الاجتماعي لدى الشباب في المجتمع السعودي، ومن هذا الهدف العام تأتي مجموعة من الأهداف الفرعية على النحو التالي:

١- الكشف عن مضمون الوعي الاجتماعي لدى الشباب السعودي.
٢- تحديد أهم مرتكزات الأمن الاجتماعي لدى الشباب السعودي.
٣- الوقوف على طبيعة الدور الذي يلعبه التمكين في تحقيق الأمن الاجتماعي في حياة الشباب السعودي.
٤- تحديد متطلبات تحقيق الأمن الاجتماعي لدى الشباب في المجتمع السعودي.

ثالثاً: تساؤلات الدراسة:

يمكن أن نحدد التساؤل الرئيسي للدراسة في تساؤل عام: ما أبعاد الأمن الاجتماعي لدى الشباب في المجتمع السعودي؟ وفي إطار التساؤل العام تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات الفرعية الآتية:

١- ما طبيعة ومضمون الأمن الاجتماعي لدى الشباب السعودي؟
٢- ما أهم مرتكزات الأمن الاجتماعي لدى الشباب السعودي؟
٣- ما طبيعة الدور الذي يلعبه التمكين في تحقيق الأمن الاجتماعي في حياة الشباب السعودي؟
٤- ما متطلبات تحقيق الأمن الاجتماعي لدى الشباب في المجتمع السعودي؟

رابعاً: أهمية الدراسة:

١- تتضح أهمية الدراسة في كونها تتناول أحد الظواهر ذات الأهمية الكبرى علي كافة المستويات داخل الإطار الاجتماعي الذي يحيا فيه الأفراد (الأمن الاجتماعي لدى الشباب) والتي لم تحظ باهتمام كاف من الباحثين علي الرغم من أهميتها البالغة وتأثيراتها الخطيرة علي العديد من القضايا الاجتماعية، حيث توجد ندرة ملاحظة في الدراسات العربية المتعلقة بهذا الموضوع والذي يُعد من الموضوعات الحديثة التي بدأ الاهتمام بها في أواخر القرن الماضي، لذا فإنه مازال بحاجة لمزيد من البحث والدراسة لاسيما في ظل التحولات المجتمعية الواسعة التي تشهدها المملكة وفي ظل سيادة ثقافة العولمة وما تحمله من مخاطر علي الشباب السعودي وانعكاسات ذلك علي قضايا التنمية الاجتماعية بصفة عامة، فضلاً عن كون موضوع "الأمن الاجتماعي" يرتبط بموضوعات أخرى مهمة كالهوية والانتماء واستثمار طاقات الشباب وزيادة المخاطر الاجتماعية ولذا فإن الدراسة الراهنة تمثل إضافة علمية إلي التراث البحثي في هذا المجال.

٢- كما يتضح أن أهمية الدراسة تنبع من أهمية الفئة المستهدفة من الدراسة وهي فئة الشباب السعودي الذين يمثلون رأس المال البشري وهم أصحاب المصلحة الأساسية في كافة جوانب التنمية. ولذا فإن شعورهم بالأمن الاجتماعي يمثل دافعاً قوياً لديهم، كما وتُعد استثمار طاقات الشباب ورؤيتهم من العوامل الأساسية للتمكين الاجتماعي الإيجابي، وطالما أن شباب اليوم يمثلون عاملاً حاسماً بالنسبة لبناء المستقبل. فلابد من أن تتوافر لهم الأدوات التي تمكنهم من تطوير إمكاناتهم وإشباع احتياجاتهم من خلال تأكيد الأمن الاجتماعي لديهم على كافة المستويات والمجالات.

٣- كما تكتسب الدراسة أهميتها من الأهمية البالغة لموضوع الأمن الاجتماعي لدى الشباب السعودي، في ظل سيادة المخاطر الداخلية والخارجية، حيث يلعب الأمن الاجتماعي دوراً كبيراً في تحسين جوانب التنمية وضمان تأكيد الهوية

والانتماء للشباب السعودي بعيداً عن أي انحرافات، لذا فإن نتائج هذه الدراسة قد تساعد المسؤولين علي وضع مجموعة من الخطط والبرامج لتدعيم الأمن الاجتماعي لدى الشباب السعودي في كافة المجالات والمستويات، الأمر الذي يساعد علي حسن استثمار طاقات الشباب وإدماجهم اجتماعياً والارتقاء بهم الأمر الذي يساعد علي الارتقاء بالمجتمع ككل باعتبار أن الشباب هم سواعد المجتمع ومستقبله في تحقيق التنمية المستدامة.

خامساً: مفاهيم الدراسة:

١- مفهوم الأمن الاجتماعي:

أ- الأمن لغة:

أمن: الأمان: والأمانة بمعنى. وقد أمنت فأنا أمن، وأمنت غيري من الأمن والأمان. والأمن: ضد الخوف. والأمانة: ضد الخيانة. والإيمان: ضد الكفر. والإيمان: بمعنى التصديق، ضده التكذيب. يقال: آمن به قوم وكذب به قوم. فأما أمنته المتعدي فهو ضد أخفته. وفي التنزيل العزيز: (وآمنهم من خوف) ابن سيده: الأمن نقيض الخوف، أمن فلان يأمن أمناً وأمناً، (حكى هذه الزجاج) وأمنة وأماناً فهو أمن والأمنة: الأمن؛ ومنه: (أمنة نعاسا)، و(إذ يغشاكم النعاس أمنة منه)، نصب أمنة لأنه مفعول له كقولك فعلت ذلك حذر الشر؛ قال ذلك الزجاج. وفي حديث نزول المسيح؛ على نبينا وعليه الصلاة والسلام: وتقع الأمنة في الأرض أي الأمن، يريد أن الأرض تمتلئ بالأمن فلا يخاف أحد من الناس والحيوان (ابن منظور، ج١٩٩٩،١م،ص٢٢٣).

ب- الفهم السوسيولوجي للأمن:

يُعد مفهوم الأمن من المفاهيم التي تتسم بالغموض منذ ظهور العلاقات الدولية التي عقبت نهاية الحرب العالمية الأولى، وحيث احتلت قضية الأمن الاجتماعي اهتمام خاصة واضح الأمن أحد أهم القضايا المركزية في وضع السياسات الخارجية لبعض الدول والتي عادة ما تتخذ الأمن واحد من أهدافها، والأمن الاجتماعي من أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي؛ لأنه مفهوم نسبي ومتغير ومركب، وذو أبعاد عدة ومستويات متنوعة، يتعرض لتحديات وتهديدات - مباشرة وغير مباشرة - من مصادر

مختلفة، تختلف درجتها وأنواعها وأبعادها وتوقيتها، سواء تعلق ذلك بأمن الفرد أو الدولة، أو النظام الإقليمي أو الدولي، والأمن هو - بالأساس - تصور للعالم الاجتماعي، ويلقي بتأثيراته على الطريقة التي نمارس بها تفاصيل حياتنا اليومية، ويشمل مفهوم الأمن مجموعات من الفهم الأمني للكيفية التي يعمل بها العالم، والفهم الثقافي للمخاطر وعدم اليقين. الأمن هو رصيد الخبرة الذي نمتلكه، الذي هو جزء لا يتجزأ من الأطر الثقافية التي تحدد ما نراه أمنا ومنتظما، وما نراه فوضويا، ويحدد مشاعرنا نحو الأمن والسلامة، ويحدد لنا المستويات التي نشعر معها بالأمن (أبودوح،٢٠١٧م،ص٨).

ج- الأمن الاجتماعي اصطلاحاً:

تعددت الآراء حول مفهوم الأمن الاجتماعي في واقعنا المعاصر تبعاً لمجالات الحياة التي يرتبط بها هذا المفهوم، وتبعاً لاختلاف اهتمامات المفكرين والعلماء، وتبعاً لاختلاف المتغيرات والعوامل التي تحيط بهم واختلاف أهداف الدراسات التي يقومون بها. وقد كان من أبرز ما ورد حول مفهوم الأمن الاجتماعي ما يلي:

- من الباحثين من اهتم في تعريف الأمن الاجتماعي بالجانب التنظيمي، وعناية النظام الدولي بالبُعد الجنائي، وحماية الأفراد من أي اعتداء يحتمل وقوعه عليهم، ملقيا بكامل الحمل والمسؤولية على كاهل الجماعة الدولية.
- ومنهم من ينطلق في تعريفه للأمن الاجتماعي من جانب نفسي.
- ومنهم من انتهج النظرة التكاملية في تعريفه للأمن الاجتماعي.
- ومنهم من يرى الأمن الاجتماعي من منظور تربوي إسلامي.

ويمكن القول :إن الأمن الاجتماعي هو حالة الاطمئنان التي يشعر بها أفراد المجتمع، الناتجة عن مساهمة مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تفعيل جميع الاستراتيجيات والإمكانات والممارسات التي تحقق للفرد الشعور بعدم الخوف في حاضره ومستقبله، وتسعى إلى حماية دينه ونفسه وعقله وماله وعرضه وتؤكد له الاعتراف بوجوده ومكانته في المجتمع، وتتيح له المشاركة الإيجابية المجتمعية. ويتضح مما سبق

أن مفهوم الأمن الاجتماعي مفهوم شامل جامع يهتم بجميع مجالات الحياة (استيتيه،سرحان،٢٠١٢م،ص٣٠٨).

ويشير عاشور (٢٠٢٠) إلى أن مفهوم الأمن الاجتماعي يتضمن مستويين متلازمين لا تكتمل منظومة الأمن الاجتماعي إلا بالتكامل بينهما، ومن ثم فإن أي قصور في أحدهما ينعكس سلبا على الآخر: المستوى الأول ويتعلق بالفرد ذاته والمستوى الثاني ويتصل بالمجتمع في عمومه، فعلى المستوى الفردي يشير الأمن الاجتماعي إلى مدى وعى الفرد وإدراكه لدوره وما عليه من واجبات في محيطه الاجتماعي بما ينعكس إيجاباً على حياته النفسية من رضا وطمأنينة وشعور بالسعادة واستقرار اجتماعي ونفسي، وفي هذا الإطار يشعر الفرد بالحاجة إلى الانتماء مما يدفعه إلى التمسك بتقاليد الجماعة ومعاييرها حيث يتمثلها ويتجه نحو الالتزام بها كما لو كانت معاييره هو الذاتية. الأمن الاجتماعي نقيض التفكك أو الانهيار أو كافة أشكال الانحراف أو عدم الإشباع فهو مفهوم شامل، والأمن الاجتماعي جزء من مفهوم الأمن القومي ولكن الأمن الداخلي والأمن الاجتماعي يشيران إلى ضمان تحرر المجتمع ذاته من القلق والمشكلات (عاشور، ٢٠٢٠م،ص٦٤).

ويعرف الأمن الاجتماعي علي أنه "الطريقة التي تتم فيها مقابلة الحاجات الأساسية للمواطنين المرتبطة ببقائهم من الأنظمة والبناءات المختلفة المسؤولة عن خدمات الرعاية الاجتماعية حيث توفر الحماية من الفقر والبطالة والمرض وغيرها من أشكال الحرمان المادي، بعبارة أخرى يُشير المفهوم إلى درجة سيطرة الأفراد على الموارد المادية وغير المادية عبر الزمن في سياق العلاقات الاجتماعية" (البلتاجي،٢٠١٦م،ص٢٧).

ووفقا لهذا التعريف فان الأمن الاجتماعي له جانبين: **أولهما**، يشير إلى توفير الرفاهية التي تضمن الأمن الوجودي للمواطنين أي الدخل والحماية الاجتماعية والصحة والأمن الأساسي في الحياة اليومية أي الأمن الغذائي الأمن في مكان العمل، الأمن البيئي وبذلك يكون التركيز على المخاطر الاجتماعية التي فد يتعرض لها الأفراد، أما **الجانب الثاني** يتناول فرص الحياة المتاحة للأفراد ويهدف إلى توسيع مجال الخيارات التي يستطيع الأفراد الاختيار من بينها (البعجة،بغلولي،٢٠٢٢م،ص٤٨٦).

ويُعرف الأمن الاجتماعي بأنه "سلامة الأفراد والجماعات من الأخطار الداخلية والخارجية التي قد تتحداهم كالأخطار العسكرية وما يتعرض له الأفراد والجماعات من

القتل والاختطاف والاعتداء على الممتلكات بالتخريب أو السرقة، فالأمن الاجتماعي يركز بدرجة أكبر على الرفاهية وتحسين نمط المعيشة وتوفير سبل الراحة من خلال غياب التهديد المادي الذي يقوض أمن الفرد داخل المجتمع" (هاشمي، بن يحيي،٢٠٢٢م،ص١٦٦).

كما يُشير الأمن الاجتماعي إلى: انتظام تفاعلات المجتمع في مختلف المجالات وفق منظومة القيم والمعايير التي تتولى ضبط هذه التفاعلات بما يحقق إشباع الحاجات الأساسية للبشر من ناحية ويؤكد على حالة استقرار المجتمع وتكامل نسيجه الاجتماعي من ناحية ثانية. كما يمكن تصنيف المخاطر التي تهدد الأمن الاجتماعي إلى مخاطر فيزيقية وهي الخطر الناتج عن الطبيعة والبيئة، والخطر الاجتماعي الذي يتخلق داخل البناء الاجتماعي ويكون ناتجا عن عوامل داخلية عديدة مثل (الفقر-البطالة-عدم المساواة والتهميش-سوء التغذية - انخفاض أو تردي مستويات نوعية الحياة التي يعيشها الفاعل الاجتماعي) (ليله،٢٠١٢م،ص١٠٩).

ويُشير مفهوم الأمن الاجتماعي إلي حالة تصور للعالم الاجتماعي، ويلقي بتأثيراته على الطريقة التي نمارس بها تفاصيل حياتنا اليومية ويشمل مفهوم الأمن مجموعات من الوعي الأمني للكيفية التي يعمل بها العالم، والفهم الثقافي للمخاطر وعدم اليقين. فهو رصيد الخبرة الذي نمتلكه، ويعد جزءً لا يتجزأ من الأطر الثقافية التي تحدد ما نراه أمناً، ومنتظما، وما نراه فوضويا، ويحدد مشاعرنا نحو الأمن والسلامة، ويحدد لنا المستويات التي نشعر معها بالأمن. ولكن مكونات الأمن وأصوله تقبع في قلب المجتمع والاجتماع الإنساني والعلاقات الإنسانية. فمع وجود المخاطر والتهديدات وتنوع وتعدد أشكال الخوف والقلق والعنف والإرهاب تنبثق ضرورة التحليل والفهم السوسيولوجي للأمن الاجتماعي (توفيق،٢٠١٩م،ص١١٦).

بناء على ذلك، يمكن تعريف الأمن الاجتماعي بأنه الحالة التي يشعر فيها المواطن بأن أنظمة الدولة الرسمية تلبي حاجاته الأساسية، في مجالات الموارد المالية والعمل والسكن والصحة والتعليم، شرط أن تكون ذات جودة مقبولة تُحدد وفقا لمدى كفاية دخل الأسرة وتوافر فرص العمل وملاءمة أوضاع العمل مع الأجور وتوافر المرافق الأساسية داخل السكن وتمتع جميع المواطنين بخدمات الرعاية الصحية وحصول

الجميع على فرص عمل بشهادة تعليمية أو من دونها وضمان الحصول على تلك الحاجات كلها مهما حدث من تغيرات في المجتمع (البلتاجي،٢٠١٦م،ص٣٠).

وبذلك يمكن القول إن الأمن الاجتماعي يُعني (حماية الأفراد والجماعات، والمنظمات من التهديدات والاستفزاز التي تتعرض لها بسبب تفاقم مشكلات المجتمع، وتناقض الأحكام والضوابط الاجتماعية وتحلل القيم والمثل الاجتماعية). إن مصطلح اجتماعي يعني كل ما يوجد من علاقات بين الناس في المجتمع، أفرادا كانوا أو جماعات، وبذلك يمكن تعريف الأمن الاجتماعي على أنه (حالة تنطلق من الشعور بالانتماء، وتستند إلى الاستقرار، وتستمد مقوماتها من النظام، بمعنى أن تلك الحالة تفترض وجود بناء تنظيمي أو تنظيم اجتماعي اتفاقي يشعر الأفراد بالانتماء أليه ويتسم بالثبات والاستقرار والدوام ويحدد مواقع أعضاء ذلك التنظيم وحقوقهم، وواجباتهم بما يساعد على توقع سلوكيات أعضاء التنظيم في الحالات التفاعلية) (بلاش،٢٠٠٩م،ص٢٢٢).

ولذلك يُنظر للأمن الاجتماعي باعتباره يشمل كل النواحي الحياتية التي تهم الإنسان المعاصر من اكتفاء معيشي اقتصادي واستقرار حياتي، فالأمن المجتمعي يسعى إلى تأمين الخدمات الأساسية للإنسان وتشمل كل الخدمات الإنسانية والصحية والمدرسية والثقافية والترفيهية والتأمينات الاجتماعية والمادية وتأمين الرفاهية الشخصية، وتأمين الوقاية من الإجرام والانحراف وكل أنواع المخاطر والتهديدات (وناسي،٢٠٢١م،ص٨٤٩).

التعريف الإجرائي للأمن الاجتماعي:

يشير الامن الاجتماعي في الدراسة الراهنة إلى البيئة الآمنة من المخاطر والمعبرة عن حالة الطمأنينة والاستقرار والسلامة وإشباع النواحي الحياتية والخدمات الأساسية التي تهم الشباب من اكتفاء وتحقيق للذات والاندماج والتي يشعر معها الشباب بالقدرة على التجاوب والتعاطي مع النظام الاجتماعي، كما يعبر الأمن الاجتماعي عن حالة المسؤولية للشباب تجاه نفسه ومجتمعه. ويُعبر أيضاً عن تضافر الجهود والتكافل الاجتماعي لسلامة المجتمع من خلال الاستفادة من كل الطاقات الاجتماعية والفئات وتوظيفها بشكل جيد لسلامة واستقرار المجتمع وحفظه ضد أي تهديدات.

٢- مفهوم الشباب Youth:

يعد مفهوم الشباب من أكثر المفاهيم عمومية وانتشاراً في الاستعمال اللغوي، وهو لا يدل على مرحلة معينة من العمر فحسب، وإنما يحمل معه أيضاً معاني إيجابية؛ فهو يوحي إلى جانب ما يوحي به من معنى العمر، بمعنى القوة والفتوة والشجاعة والأمل وحب الجديد. ويرادف مفهوم الشباب مفاهيم أخرى مثل مفهوم المراهقة ومفهوم البلوغ؛ غير أن لكل من هذه المفاهيم مجال استخدامه الخاص. تشكل فئة الشباب نسبة كبيرة في المجتمعات المعاصرة؛ فهم يكونون نسبة عالية في التعداد العام للسكان، باعتبارهم يشكلون فئة عمرية اجتماعية محددة.

ومن خلال استقراء ما أمكن الاطلاع والوقوف عليه في تراث العلوم الاجتماعية عامة في تعامله مع موضوع الشباب حيث تمكنه الوقوف على طريقين أو آليتين في التعامل مع هذا الموضوع. فمن جهة يتعامل مع موضوع الشباب باعتبارهم فئة ديمغرافية حيث يشكلون النسبة الأكبر في أغلب المجتمعات العربية وظواهر أو مشكلات مثل العنف التمرد والثورة يتم تحليلها باعتبارها سلوكا شبابيا خارجا عن المألوف وتجاوزا للعرف أو لما هو سائد، أو نوعا من الانحراف والعلة الاجتماعية حيث تمثل هذه الخاصية أو الصفة البحوث والدراسات السوسيولوجية الحقلية على الأخص، ومن جهة ثانية يتم التعامل مع موضوع الشباب في ضوء التأكيد على ضرورة وحتمية تناغم وتلائم الشباب مع ثقافة المجتمع بتعيير أدق مع مجتمع الكبار من ناحية وحسب الامتثال للتراث والعرف الاجتماعي والثقافي السائد من ناحية أخرى. وعليه كثرت وتعددت الاختلافات حول المفهوم الجامع للشباب بسبب تعدد وتنوع الظروف المحيطة بهذه الفئة العمرية، حيث نجد من الباحثين من يحدد هذا المفهوم امتدادا للزاوية الزمنية أو البعد الديموغرافي، ومنهم من يعتمد النواحي النفسية، وكنتيجة لهذا الاختلاف حول حدود المفهوم ظهر أكثر من اتجاه في التعامل. وكان ذلك على التالي:

- الاتجاه الزمني الديموغرافي وهو المعتمد عليه كثيرا خاصة في الدراسات الديمغرافية والاجتماعية حيث يستند إلى حصر مرحلة الشباب في فترة عمرية من ١٥ الى ٢٥ سنة وتمتد إلى غاية ٣٠ سنة، وفق هذا الاتجاه يتحدد مفهوم

الشباب الذي وضعته الأمم المتحدة سنة ١٩٨٠ بأنه الفئة العمرية الممتدة بين ١٥ و٢٤ سنة، ومثلا حدد المجلس الأعلى للشباب والرياضة سن الشباب حتى سنة ٣٠.

- ومن الناحية البيولوجية يحدد العلماء سن الشباب تلك المرحلة العمرية المحصورة بين ١٦ و٣٠ سنة على اعتبار أنها الفترة الأقصى أداءً من النواحي الوظيفية للجسم والعقل.
- أما بالنسبة لعلماء الاجتماع وعلماء النفس فيحددون الشباب كمفهوم لمن يحتل مكانة اجتماعية ويؤدي أدوارا معينة في بناء المجتمع بشكل ثابت في الوقت الذي تكتمل فيه جوانب شخصيته الوجدانية المزاجية والعقلية بصورة تمكنه من التفاعل الإيجابي والسوي مع الآخرين (عباسي،٢٠٢٢م،ص١٦٩).

وفي نفس السياق يُشير (استيتيه وسرحان) إلى أن مفهوم الشباب يتسع للعديد من الاتجاهات التي أبرزها:

- الاتجاه البيولوجي: وهذا الاتجاه يقوم على أساس الحتمية البيولوجية باعتبارها مرحلة الشباب مرحلة عمرية او طوراً من أطوار نمو الإنسان فيه يكتمل نضجه العضوي وكذلك نضجه العقلي والنفسي. وتبدأ هذه المرحلة من سن ١٥-٢٥ سنة، وهناك من يحددها من سن ١٣- ٣٠
- الاتجاه السيكولوجي: يرى هذا الاتجاه أن الشباب حالة عمرية تخضع لنمو بيولوجي من جهة ولثقافة المجتمع من جهة أخرى. وتبدأ هذه المرحلة من سن البلوغ، وتنتهي بدخول الفرد إلى عالم الراشدين الكبار، حيث تكون قد اكتملت عمليات التطبيع الاجتماعي. وهذا التعريف يحاول الدمج بين الاشتراطات العمرية والثقافة المكتسبة من المجتمع.
- الاتجاه الاجتماعي: ينظر هذا الاتجاه للشباب باعتباره حقيقة اجتماعية وليس مجرد ظاهرة بيولوجية؛ بمعنى أن هناك مجموعة من السمات

والخصائص التي إن توافرت في فئة من السكان عدت هذه الفئة من الشباب (استيتيه، سرحان،٢٠١٢م،ص٢٨٣).

وبحسب قاموس كامبريدج لعلم الاجتماع "يشير تعريف الشباب إلى مرحله أو فترة انتقاليه في دوره الحياة بين الطفولة و مرحله البلوغ والنضج "وينظر للتعريف الاجتماعي للشباب لا على أنه تغيرات فسيولوجية متعلقة بالنضج، بل على أنه تفاعل بين البُعد السوسيولوجي والاجتماعي ويؤكد علماء الاجتماع أن فئه الشباب تتشكل بشكل أكثر تعقيدا داخل البيئات المؤسسية بفعل عوامل اجتماعيه، ثقافيه واقتصادية وسياسيه، ومن ثم فإن تعريف الشباب يشمل مجموعه متنوعه من المعاني، سواء تاريخياً أو داخل الإطار الاجتماعي وعبر المجتمعات المختلفة" (Turner, 2006,P.686).

وهناك تعاريف مختلفة لمصطلح "الشباب" حيث يعرف الشباب بأنهم من تتراوح أعمارهم بين ١٠ سنوات و٢٤ سنة، ويعرف المراهقون بأنهم من تتراوح أعمارهم بين ١٠ سنوات و ١٩ سنة. وهناك تحول ديمغرافي يحدث في عدد متزايد من البلدان. ومع نجاة الأطفال من أخطار أمراض الطفولة وانتقالهم إلى العقد الثاني من العمر تتعاظم أعداد فئة المراهقين ضمن الهرم السكاني. ووصف علماء الاقتصاد ذلك التعاظم بمصطلح "العائد الديمغرافي" (منظمة الصحة العالمية،٢٠١٦م،ص١).

كما يُعرف الشباب على أنهم "فئه عمريه غير متجانسه من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والخلفيات الثقافية والاهتمامات والتحديات، ويعبر الشباب عن الانتقال من مرحله الطفولة إلى مرحله البلوغ والاستقلال" (perovic، p2 ، N.D).

ويُعرف الشباب أيضاً "شريحة اجتماعية تشغل وضعا متميزا في بنية المجتمع، فحينما ننظر إلى الشباب "كفئة عمرية" سنلحظ على الفور أنها أكثر الفئات العمرية حيوية وقدرة على العمل والنشاط، كما أنها هي الفئة العمرية التي يكاد بناؤها النفسي والثقافي أن يكون مكتملا على نحو يمكنها من التكيف والتوافق والتفاعل الاندماج والمشاركة، بأقصى الطاقات التي يمكن أن تُسهم في تحقيق أهداف المجتمع" (لولي،٢٠١٥م،ص٧٢).

كما ينظر علم الاجتماع عادة إلى الشباب بوصفه مكانة مكتسبة على نحو لا دخل للفرد فيه، أو كصفة يحددها المجتمع، وليس مجرد الظرف البيولوجي المرتبط بصغر

السن. ويستخدم المصطلح بطرق ثلاث: طريقة عامة كل العمومية، تغطى مجموعة من مراحل دورة الحياة التي تمتد من الطفولة المبكرة إلى أوائل البلوغ. كما تستخدم كبديل مفضل لمصطلح المراهقة غير المرضى، للدلالة على النظرية والبحوث التي تجرى على المراهقين وعلى فترة الانتقال إلى البلوغ. وهناك أخيرا استخدام أقل شيوعا اليوم للدلالة على مجموعة من المشكلات العاطفية والاجتماعية التي يعتقد أنها ترتبط بعملية التنشئة في المجتمع الحضري الصناعي (مارشال،ج١،٢٠١١م،ص٥٦).

ويرى علماء الاجتماع أن الشباب هم كل من يدخل في السن من (١٥ إلى ٢٥ سنة)، ويبنون رأيهم على أساس أن أولئك قد تم نموهم الفسيولوجي، أو العضوي بينما لم يكتمل نموهم النفسي والعقلي اكتمالاً تاماً، وبالتالي فهم في مرحلة وسط بين الطفولة وبين المراهقة وبين الرجولة الكاملة. والشباب ليس مجرد مرحلة زمنية تبدأ في الخامسة عشر والعشرين، أو ما قبلها بقليل بعدد آخر من سنوات، حيث يكتمل النمو الجسمي والعقلي على نحو يجعل المرء قادراً على أداء وظيفته المختلفة، وإنما هو مجموعة من الخصائص والمواصفات التي ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عند نظرنا إلى مرحلة الشباب، وهي في كل الأحوال مرحلة لا تنفصل عن بقية مراحل العمر وخاصة مرحلة الطفولة والمراهقة، فالشباب لا يمثل مرحلة نمو مفاجئ وإنما هو استمرار لعملية التنشئة الاجتماعية التي تبدأ من مرحلة الطفولة المبكرة وتستمر خلال مراحل كل الحياة(حمدي،٢٠١٣م،ص١٧٨).

المفهوم الإجرائي للشباب:

شريحة اجتماعية تُعبر عن فترة عمرية هامة في حياة الإنسان ترتبط باكتمال النضج على كافة المستويات الجنسية والعقلية والاجتماعية ويضم فئات عمرية متقاربة في السن ومختلفة من حيث الجنس والانتماء الاجتماعي.

سادساً: النظريات المفسرة للأمن الاجتماعي:

١- نظرية الجودة الاجتماعية

شهدت نهاية القرن العشرين إنتاجا مزدهرا في أفكار العلوم الاجتماعية ونظرياتها، خصوصا فيما يتصل بموضوعات نظم الرفاهية والأمن الإنساني ورأس المال الاجتماعي والاستبعاد الاجتماعي والعولمة. ومن ضمن المجموعة الغنية والمنوعة من هذه النظريات، قدمت نظرية الجودة الاجتماعية مدخلا جديدا إلى أجزاء أساسية جدا في المجتمعات، من خلال وصف العلاقات الاقتصادية والسياسية والقانونية والاجتماعية والبيئية في الأحوال اليومية وتفسيرها.

لذلك، تُعد الجودة الاجتماعية تصورا شاملًا لجودة الحياة اليومية للأفراد، وهي لذلك تقترح هدفا، لا للسياسة الاجتماعية وحدها، لكن أيضا للسياسة الاقتصادية والبيئية والسياسات الأخرى ذات الصلة. عدت الجودة الاجتماعية معيارا يقيس مدى وصول حياة الأفراد اليومية إلى مستوى مقبول. ومن هنا، تكمن الأهمية المتزايدة للجودة الاجتماعية في أنها تمثل توجها تنمويا يبدأ من أسفل إلى أعلى، أو يعلي من شأن قيم العدالة الاجتماعية والمواطنة والتماسك الاجتماعي والاندماج الاجتماعي والتمكين الاجتماعي مجتمعا يتميز بالعدالة والإنصاف وتحقيق الاستدامة ويمنح القدرة على الحياة، ويعبر عن سياسة اجتماعية تسعى إلى مكافحة الاستبعاد والإقصاء الاجتماعيين وتهدف إلى تأسيس مجتمع عادل ومتكامل (البلتاجي،٢٠١٦م،ص٣٨).

ويؤكد منظروا الجودة علي أنه من المهم تحقيق أبعاد الجودة الاجتماعية كلها في المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء، إلاّ أن ترتيب تحقيق كل بعد منها وأولوياته يختلف من مجتمع لآخر بحسب طبيعة المجتمع نفسه وطبيعة المشكلات التي يعانيها، ظهر هذا الأمر في اهتمام الباحثين على مستوى العالم بدراسة أحد تلك الجوانب والتركيز عليها، عند الاطلاع على التراث النظري المتصل بهذا الموضوع، فعلى سبيل المثال تضع المجتمعات ذات الثقافات الفرعية المتعددة بمدي التماسك الاجتماعي والاندماج الاجتماعي في رأس أولوياتها، وتسعى إلى تحقيقهما أولا، في حين أن المجتمعات القائمة على الثقافة الذكورية تضع بعد التمكين الاجتماعي لا سيما تمكين المرأة في رأس أولوياتها (العورتاني، ٢٠٢٠م).

ظهر مفهوم الجودة الاجتماعية استجابة لهيمنة النزعة الفردية وسيطرتها على المجتمع وعلى العلوم الاجتماعية. فالدافع الأقوى وراء تطور نظرية الجودة الاجتماعية

كان إدراك أن الفهم الواضح لما هو "اجتماعي" اختفى من العلوم الاجتماعية مع التحول من الحداثة إلى ما بعد الحداثة. وأصبح التمييز العلمي بين ما هو اجتماعي وما هو فردي مترسخا بالتدريج. ونتيجة للتحول الثقافي والمجتمعي للحداثة المتأخرة، صعد الأفراد إلى موقع الصدارة على نحو متزايد في الحوارات أو الخطابات الشعبية. انشغلت العلوم الاجتماعية الغربية المعاصرة بأنماط الحياة الفردية والسعادة الفردية والاستهلاك والرفاهية وجودة حياة الأفراد كأفراد مستقلين أكثر من كونهم أفرادا داخل جماعات أو مجتمعات. وأدى التحول السياسي والثقافي في وسط أوروبا إلى فردية ما هو اجتماعي، الأمر الذي أنتج شرعية خفض التضامن (البلتاجي،٢٠١٦م،ص٤٥).

يعتمد منظروا نظرية الجودة الاجتماعية على أنه كلما كانت هناك جودة محققة يتم من خلالها تهيئة الأفراد للحصول علي كافة الخدمات كلما انعكس ذلك علي تحقيق مستوى تنموي ذاتي ومجتمعي (Lin et all, 2009,P.202)

كما أن فهم طبيعة الجودة الاجتماعية في علاقتها بالأمن الاجتماعي لا يمكن تحليلها إلا في ضوء النظر في طبيعة العلاقة الجدلية بينهما في كافة الأبعاد والجوانب والتي تُمثل وحدة مترابطة وكلية تعمل على تهيئة البيئة والمناخ الذي يُحقق غايات الأفراد وأهدافهم (Herman&Kin, 2015,p.10).

٢-نظرية المخاطروالأمن الوجودي لدى أنتوني جيدنز:

يرى جيدنز في كتابه "عالم منفلت" أننا نعيش في عالم تهددنا فيه الأخطار التي صنعناها بأنفسنا بنفس الدرجة التي تهددنا فيها الأخطار الخارجية أو أكثر. بعض هذه الأخطار تشكل كوارث حقيقية، كما هو الحال مع المخاطر البيئية وانتشار الأسلحة النووية وانهيار الاقتصاد العالمي. بينما تؤثر علينا الأنواع الأخرى بشكل مباشر كأفراد، مثل تأثيرات المخاطرة فيما يتعلق بالطعام والدواء وحتى الزواج. ولا نمتلك في الوقت الحاضر مؤسسات تتيح لنا مراقبة التغيرات التكنولوجية، سواء على المستوى الوطني أو العالمي. ليس بالإمكان اتخاذ مجرد موقف سلبي من المخاطرة. صحيح أن المخاطرة بحاجة إلى أن توضع تحت سيطرة ما، ولكن الإقدام الفاعل على المخاطرة هو عامل أساسي في أي اقتصاد قوي ومجتمع مبدع. إن العيش في مرحلة العولمة يعني التعايش

مع خليط من مواقف المخاطرة، الأمر الذي يتطلب منا أن نكون جريئين في أحيان كثيرة. وبدلاً من كوننا على حذر من دعم الإبداع العلمي وأنواع التغيير الأخرى، فإن أصل مصطلح "المخاطرة" يُعني، قبل كل شيء (جيدنز،٢٠٠٣م،ص٦٠).

نستطيع أن نفهم نظرية جيدنز في فهم المخاطر من خلال عدد من المسلمات والفرضيات النظرية والتي أكد عليها في عديد من كتاباته منها:

- الشعور بالثقة في العمليات والأشياء عامل أساسي في استمرار الشعور بالأمان الوجودي في العالم الحديث وغياب الثقة يؤدي إلى انعدام الأمن الوجودي والقلق لدى الفاعلين.
- الإنسان يخلق أفعاله بنفس القدر الذي يخلق به مظاهر كبحها والحرية والكبح توأمان وكلاهما من صناعة الفاعل.
- الفاعلون يعتمدون على نماذج منظمة وجاهزة في مجرى حياتهم وبهذا تتشكل الممارسات الاجتماعية في علاقات مؤسسية والممارسات الاجتماعية النمطية والمتكررة تلعب دوراً في تدعيم الأمن الوجودي للفاعلين وبهذا يتم الحفاظ علي الاستقرار النفسي للأفراد وتدعيم الثقة بالذات وبالبنية والنظام.
- الثقة تتخلق وتتكون عبر الإيقاعية المنتظمة للحياة الاجتماعية فهي رابطة تحقق الأمن للمجتمع كله بنفس القدر الذي يحقق فيه الأمن الوجودي للشخص ذاته.
- تتخلق عبر عملية التفاعل والممارسات الاجتماعية مجموعة من الكوابح البنائية والمادية التي تعمل على استقرار عمليات التفاعل على النحو الذي يرغب فيه معظم أفراد المجتمع وبالتالي خلق ضوابط خاصة لسير حركة البنية الاجتماعية.
- الفعل الذي يحمل قوة الاختلاف عن القواعد لابد وأن يصدر عن فاعل واع ومدرك ولديه آليات تمكنه من صنع الاختلاف.
- عملية تشكيل البنية ترتبط بالفاعلين من خلال عملية استغلال المصادر والتي تبرز الأمان الوجودي لهم حيث إن عدم القدرة علي استغلال المصادر يترتب عليه تهديد لوجودهم الاجتماعي (Giddens,1979,1983,1984,1996,1997,2006)

٣-نظرية مجتمع المخاطر والأمن المفقود لأولريش بيك:

برز مصطلح مجتمع المخاطر خلال التسعينات لوصف الطريقة التي يقوم فيها المجتمع الحديث بالاستجابة للمخاطر المصطلح يرتبط ارتباطاً وثيقا بالعديد من الكتاب عن الحداثة، ولا سيما أنتوني جيدنز وأولريش بيك. وقد عرفه عالم الاجتماع الألماني أورليش بيك على أنه طريقة منهجية للتعامل مع المخاطر وانعدام الأمن الناجم ويتم عرضه من قبل الحداثة نفسها. أورليش بيك هو المنظر المعاصر للحداثة. وهو عالم اجتماع ألماني كتب الكثير عن المخاطر والعولمة. وهو يجادل بأن الخطر المتأصل في المجتمع الحديث سيسهم في تشكيل مجتمع خطر عالمي. في مجتمع حديث، هناك تغير تكنولوجي. وتنتج التكنولوجيا أشكالا جديدة من المخاطر ونحن مطالبون دائما بالرد على هذه التغييرات والتكيف معها. ويقول: إن مجتمع المخاطر لا يقتصر على المخاطر البيئية والصحية وحدها، بل يشمل سلسلة كاملة من التغييرات المتداخلة داخل الحياة الاجتماعية المعاصرة مثل أنماط التوظيف المتغيرة وانعدام الأمن الوظيفي المتزايد وتراجع تأثير التقاليد والعادات وتآكل الأسرة التقليدية. أنماط وإضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الشخصية (جلول،٢٠٢١م،ص٤٣٣).ويرى أورليش بيك أن التغير التكنولوجي في تقدمه المتسارع يجلب معه أنواعا جديدة من المخاطر التي ينبغي على الإنسان أن يواجهها أو يتكيف معها. ولا يقتصر مجتمع المخاطرة في رأيه على الجانبين الصحي والصناعي فحسب بل يشمل كذلك سلسلة من التغيرات المترابطة المتداخلة في حياتنا الاجتماعية المعاصرة.

ومن جملة هذه التغيرات: التقلب في أنماط العمالة والاستخدام، تزايد الإحساس بانعدام الأمن الوظيفي، وانحصار أثر العادات والتقاليد على الهوية الشخصية، وتآكل أنماط العائلة التقليدية وشيوع التحرر والديمقراطية في العلاقات الشخصية. ولقد أشار أورليش بيك الى عنصر المخاطرة باعتباره واحدا من أهم مخرجات العولمة والتقدم التكنولوجي إلا أن أشكالا جديدة من المخاطر تطرح تحديات مركبة على الأفراد بل مجتمعات بأكملها غدت الآن مضطرة الى أن تسلك طرقاً وعرة، غير أن العولمة تطرح في الوقت نفسه تحديات أخرى مهمة. فالعولمة تنتهج طريقا لا توازن فيه ولا إنصاف.

فأثارها تتفاوت في وقعها على الشعوب والمجتمعات كما أن نتائجها لا تكون جيدة على جميع التجمعات البشرية التي تصيبها فبالإضافة الى المشكلات الأيكولوجية البيئية المتصاعدة، فإن التفاوت واللامساواة المتزايدة بين مجتمعات المعمورة يمثلان واحداً من أخطر التحديات التي تواجه العالم في مطلع القرن الواحد والعشرين مجتمعات في مجتمع المخاطرة، ومع تسارع عمليات الحداثة، تصبح توابع نجاحات الحداثة مثاراً حديثاً. حيث تنشأ رعونة جديدة واستهتار بالمخاطرة بسبب فشل مواصفات وشروط حسابها ومعالجتها. ووفقا لمثل هذه الظروف ينشأ مناخ أخلاقي جديد للسياسة تلعب فيه القيم الثقافية التي تختلف من بلد لآخر دورا محوريا (كابان،دوريتيه،٢٠١٠م،ص١٣٥).

ويؤكد بيك في حديثه عن المخاطر أنه يندرج كل من التهديد وعدم الأمان دائما بين شروط الوجود الإنساني، الأمر الذي كان ينطبق بشكل أقوى في الماضي عما هو حاليا بمفهوم معين. حيث كان تهديد الفرد وأسرته بالمرض والوفاة المبكرة، أو تهديد الجماعة بسبب المجاعات والأوبئة أكبر كثيرا في العصور الوسطى من اليوم، ولكن يجب أن نفرق بين ذلك وبين دلالة المخاطرة التي ارتبطت منذ بدايات العصر الحديث بالأهمية المتزايدة في عملية التحديث لكل من اتخاذ القرار وعدم الأمان. وتتعلق دلالة المخاطرة بأخطار مستقبلية أصبحت موضوعات الحاضر، غالبا ما تنتج عن نجاحات التمدن والحضارة، حيث إن دلالة المخاطرة اليوم أصبحت شديدة الأهمية في لغات التقنية والاقتصاد والعلوم الطبيعية وكذلك في لغة السياسة. وتنطبق هذه المبالغة من شأن المخاطر على تلك العلوم الطبيعية في المقام الأول (مثل علم الجينات البشرية) وقد تم تجاوزه من خلال سرعة تطور هذه العلوم (بيك،٢٠٠٦م،ص٢٥).

ويشير بيك Beak لثلاث سيناريوهات للمخاطر وتشمل: الأزمات الأيكولوجية (البيئية)، الأزمات المالية الكونية - العالمية، الأخطار الإرهابية، وهناك بعد رابع يتمثل في المخاطر البيوغرافية والتي تعد وثيقة الصلة لدينامية النزعة الفردية والتي تتخذ مساحة واسعة داخل مجتمع المخاطر. وينبثق من هذا التصنيف أنماط عديدة من المخاطر تشمل نواحٍ عدة متداخلة في حياتنا الاجتماعية المعاصرة ومن جملة هذه التغيرات: التقليب في أنماط العمالة والاستخدام، ويزداد الإحساس بانعدام الأمن الوظيفي

وانحصار أثر العادات والتقاليد على الهوية الشخصية وتآكل أنماط العائلة التقليدية وشيوع التحرر والديمقراطية في العلاقات الشخصية (السيد،٢٠١٩م،ص٢٠).

٤- نظرية الخوف السائل لدى باومان:

يرى باومان في كتابه "الخوف السائل" إن الخوف شعور معروف لكل كائن حي، فالبشر يشاركون الحيوانات ذلك الشعور، ويسهب الدارسون لسلوك الحيوانات في وصف المخزون الثري لاستجاباتها للخطر المباشر المهدد للحياة، وهي استجابات تتأرجح بين بدائل الهرب والعدوان؛ ولكن البشر يشعرون إضافة إلى ذلك بشيء آخر، إنه شيء أقرب إلى خوف "من الدرجة الثانية"، خوف، إذا جاز التعبير، "يُعاد تدويره" اجتماعياً وثقافياً، أو "الخوف المشتق" الذي يتحكم في سلوكهم (بعدما أعادوا تشكيل إدراكهم للعالم والتوقعات التي تقود اختيارات السلوك)، سواء أكان الخطر مباشراً أم لا. وهذا الخوف المشتق هو أثر يصدر عن خبرة ماضية في مواجهة مباشرة للخطر، إنه أثر يعيش أطول من اللقاء، ويصبح عاملاً مهماً في تشكيل السلوك البشري حتى وإن اختفى التهديد المباشر للحياة أو الاستقرار.

إن "الخوف المشتق" هو إطار ثابت للعقل، وهو أقرب إلى أثر ناتج عن التعرض للخطر، إنه شعور بفقدان الأمان (فالعالم يعج بأخطار قد تقع في أي وقت بإنذار بسيط أو من دون إنذار)، وهو شعور بالعجز (فعند وقوع الأخطار، ليس هنالك سوى فرصة ضئيلة إن وجدت أصلاً للهرب أو الدفاع الناجح، ويصدر افتراض العجز أمام الأخطار عن عدم ثقة بالدفاعات المتاحة أكثر من صدوره عن حجم الأخطار الحقيقية أو طبيعتها). وإذا ما استوعب المرء رؤية للعالم تقوم على الإحساس بفقدان الأمان والعجز، فإنه يلجأ عادة، حتى في غياب خطر حقيقي، إلى استجابات ملائمة من أجل مواجهة مباشرة مع الخطر، وهكذا يكتسب "الخوف المشتق" قوة دفع ذاتي (باومان،٢٠١٩م،ص٢٥).

وأصبح كل ما يحدث في مكان ما يؤثر في مكان آخر، فقد صارت المجتمعات مؤثرة ومتأثرة، حتى لم تعد هناك سعادة ما في مكان ما بريئة من شقاء في مكان آخر، والوحدة التي حققتها العولمة تعني بالأساس أنه لم يعد هناك مكان للهروب إليه، ولا

الاختفاء فيه، بل أصبح العالم كله في سلة واحدة وتحت سقف موحد تجتاحه نفس المهددات وتؤرقه نفس المشاكل، والمتاعب، ولم تبق فواصل ولا فوارق حتى بين المجتمعات المتباعدة، بل تم محوها والتخلص منها مما أدى إلى تلاشي الحدود الثقافية والاجتماعية؛ ففقدان الأمان لم يصدر عن ندرة الحماية، بل من عدم وضوح نطاق الخوف؛ حتى أنه تسرب إلى أنشطتنا اليومية، ولم يعد يحتاج إلى مثير خارجي آخر ولا إلى عامل حفاز؛ لأن الأفعال التي يولدها يوما بعد يوم تمده بكل الدافعية والطاقة التي يحتاجها لإعادة توليد نفسه؛ مما جعل الإنسان قلقا من عمله ودراسته، ومستقبله، بل أصبحت الأرض التي يفترض أن يقف عليها مستقبلنا رخوة، مما جعل فكرة التقدم تتحول إلى واقع مرير، فصارت ترمز إلى تهديد دائم وحتمي لا يبشر بالراحة ولا السكينة، بل ينذر بالشدة والمشقة الدائمتين وأصبح الناس عاجزين عن خفض السرعة المذهلة التي يسير بها التغيير، وعاجزين عن استقراء مسار التغيير والسير عليه (صديق،٢٠٢٣م،ص١١).

ويمكن تصنيف الأخطار التي يخشاها المرء (وأيضاً المخاوف المشتقة التي تثيرها) إلى **ثلاث فئات**: فئة تهدد الجسد والممتلكات؛ وفئة ذات طبيعة أعم، تهدد دوام النظام الاجتماعي والثقة به، وهو النظام الذي يقوم عليه ضمان لقمة العيش (الدخل والوظيفة)، أو تهدد البقاء في حالة العجز أو الشيخوخة؛ وفئة تهدد موقع المرء من العالم - مكانته وهويته الاجتماعية (الطبقة، والنوع، والعرق، والدين)، وبوجه أعم حصانته الامتهان والإقصاء الاجتماعي. ولكن ثمة دراسات عدة تبين أن "الخوف المشتق" يمكن أن ينفصل بسهولة في وعي أصحاب المعاناة عن الأخطار التي تفضي إليه؛ فمن ينتابهم الخوف المشتق والإحساس بفقدان الأمان والعجز قد يفسرون الخوف المشتق بالإشارة إلى أية فئة من تلك الفئات، عن دليل مسؤوليتها النسبية عن هذا الخوف (وغالباً المسؤولية). وهكذا فإن ردود الأفعال الدفاعية أو العدوانية من أجل تخفيف الخوف قد لا تتوجه إلى الأخطار المسؤولة حقا عن الشعور بعدم الأمان (باومان،٢٠١٩م،ص٢٦).

وهكذا ينفصل الخوف المشتق (الخوف من الدرجة الثانية) في وعي أصحابه عن الأخطار التي تفضي إليه؛ فمن ينتابهم الخوف المشتق والإحساس بفقدان الأمان من

جهة، وبالعجز عن مواجهة الأخطار أو الهرب منها من جهة أخرى، قد يفسرون الخوف المشتق بالإشارة إلى أية فئة من هذه الفئات، في انفصال عن دليل مسؤوليتها النسبية عن هذا الخوف. وهذا معناه أن ردود الأفعال الدفاعية أو العدوانية من أجل تخفيف الخوف، قد لا تتوجه إلى الأخطار المسؤولة حقا عن الشعور بعدم الأمن وبالعجز (غرز الدين،٢٠١٩م)، وبالتالي تُعبر نظرية الخوف السائل عن أن طبيعة النظم الاجتماعية في ظل سيادة المخاطر الداخلية والخارجية وما يلحق بها من تهديدات تكرس من قضية الخوف وتدني مستوى الأمن لدى أفراد المجتمع وبالتالي تزداد القيود على الأفراد مما يهدد أمنهم الاجتماعي.

سابعاً: الدراسات السابقة:

١- الدراسات العربية:

تناولت دراسة "سهام الغزام،٢٠٢٣م" موضوع "متطلبات تحقيق الأمن الاجتماعي لكبار السن في الأسرة السعودية"، هدفت الدراسة إلى تحديد متطلبات تحقيق الأمن الاجتماعي لكبار السن في الأسرة السعودية، من خلال تحديد دور كل من (المدافعة- التمكين - المساندة الاجتماعية- تسويق البرامج الاجتماعية- دعم شبكات الأمن الاجتماعي)؛ كمتطلبات تحقيق الأمن الاجتماعي لكبار السن في الأسرة السعودية. وقد اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة لكبار السن في مدينة الرياض، وتحدد مجتمع الدراسة في كبار السن في مدينة الرياض، وشملت عينة الدراسة عينة قوامها (٢١٥) من كبار السن المقيمين بمدينة الرياض، واعتمدت الباحثة على أداة الاستبانة لجمع البيانات. وقد أكدت نتائج الدراسة أن دور المدافعة في تحقيق الأمن الاجتماعي لكبار السن في الأسرة السعودية (مرتفع)، وقد تمثل في: قدرة كبار السن على المطالبة بحقوقهم في المجتمع عبر المنصات المتعددة، وأن دور التمكين في تحقيق الأمن الاجتماعي لكبار السن في الأسرة السعودية (متوسط)، وأن دور شبكات الأمن الاجتماعي في تحقيق الأمن الاجتماعي لكبار السن في الأسرة السعودية (مرتفع).

كما تناولت دراسة "محمد حبيل،٢٠٢٣م" موضوع "نظرية الأمن الشامل "، تدور الدراسة حول أنه تعتبر نظرية الأمن الشامل إطارا نظريا يستخدم لفهم وتحليل

التحديات والمشكلات التي تواجه المجتمعات في مجال الأمن. وتقوم هذه النظرية على فكرة أن الأمن ليس مقتصرا على الأمن التقليدي أو العسكري، ولكنه يتضمن أيضا الأمن الاجتماعي. فالأمن الاجتماعي يُشير إلى الحفاظ على استقرار المجتمع ورفاهيته، وضمان حقوق الأفراد والجماعات المختلفة. وتشتمل مفاهيمه على مجموعة متنوعة من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تؤثر على حياة الأفراد وتعزز أمنهم وسلامتهم. ترتبط نظرية الأمن الشامل بمفهوم الأمن الاجتماعي من خلال التأكيد على أن الأمن ليس مجرد ضمان الحماية العسكرية والتصدي للتهديدات الخارجية، بل ينبغي أن يتضمن أيضا توفير العدالة الاجتماعية والمساواة والفرص الاقتصادية وحقوق الإنسان. ووفقا لهذه النظرية، يعتبر الأمن الاجتماعي عنصرا أساسيا لتحقيق الأمن الشامل، حيث يعزز الأمن الاجتماعي الاستقرار والتعاون في المجتمع، ويقلل من التوترات والصراعات الاجتماعية.

كما تناولت دراسة "أحمد عبد الله وصفاء جواد،٢٠٢٢م" موضوع "الأمن الاجتماعي ومقوماته"، وهي دراسة نظرية تدور حول أن المجتمعات الإنسانية تشهد اليوم حالة افتقار واضحة للأمن الاجتماعي، إذ تنتشر الحروب والاضطرابات ويبلغ التمايز بين المستويات الاقتصادية لسكان تلك المجتمعات مستوى عاليا يجعل الملايين من البشر في حالة عجز تام عن إرضاء حاجاتهم الأساسية. وقد توصل البحث إلى نتائج أهمها: إن أهمية الأمن الاجتماعي قد تجاوزت الحق الإنساني لتجعله فريضة إلهية، وواجباً شرعيا، وضرورة من ضرورات استقامة العمران الإنساني، وإقامة مقومات الأمن الاجتماعي الأساسي لإقامة الدين. وأن الجماعة الاجتماعية لا يمكنها الاستمرار في الحياة الاجتماعية ولا يمكنها الحفاظ على بنيتها الاجتماعية من دون أن تتوفر لها عوامل التضامن والتماسك الاجتماعي وأن الأمن الاجتماعي يرتكز على درجة التضامن والتماسك الاجتماعي، أي يرتكز على درجة قوة الروابط بين أعضاء الجماعة الاجتماعية وقوة الروابط ترتبط بإشباع الحاجة.

كما تناولت دراسة "علي الداوي،٢٠٢١م" موضوع "دور رأس المال الاجتماعي في تحقيق الأمن الاجتماعي في المجتمع الريفي"، استخدم الباحث المنهج الوصفي وأداتي الاستبيان والمقابلة المتعمقة في محاولته لجمع أكبر قدر من البيانات وأدقها لعينتين

عمديتين تم اختيارهما بدقة وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، منها: أن أبعاد الأمن الاجتماعي (السياسي، والاقتصادي، والديني، والاجتماعي) يؤدون دورا كبيرا في حالة الأمن الاجتماعي، وأيضا أن قيم رأس المال الاجتماعي لها تأثير في التحولات الاجتماعية وحالة الأمن الاجتماعي.

كما تناولت دراسة "بنى عمرو والعازمي،٢٠٢١م" موضوع "دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن الاجتماعي" هدفت الدراسة إلى التعرف إلى دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن الاجتماعي (العاطفي، الفكري، القيمي، الصحي)، تم استخدام منهج المسح الاجتماعي حيث اختيرت العينة بالطريقة العشوائية وتكونت من (٨١) أخصائي اجتماعي. وتوصل الباحثان إلى أن دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز أبعاد الأمن الاجتماعي ككل جاء بدرجة متوسطة، في حين أن دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز بعد (الأمن القيمي) جاء بدرجة ضعيفة، ودور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأبعاد (الأمن العاطفي والأمن الصحي والأمن الفكري) جاء بدرجة متوسطة.

كما تناولت دراسة "محمد زهيان،٢٠٢١م" موضوع "الدعم الحكومي وتحقيق الأمن الاجتماعي للفئات الأولى بالرعاية"، اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي باستخدام استبار للفئات الأولي بالرعاية، كما استخدمت الدراسة عينة عشوائية بسيطة من الفئات الأولي بالرعاية بمحافظة سوهاج بلغت (٢٤٥) مفردة، توصلت نتائج البحث إلي قبول الفرض وهو توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الديموجرافية للمستفيدين من الدعم الحكومي وتحقيق الأمن الاجتماعي للفئات الأولي بالرعاية، حيث وجدت علاقة إيجابية متوسطة بلغت (٠,٥٦١) بين دخول المستفيدين من الدعم الحكومي وتحقيق الأمن الاجتماعي لهم، كما وجدت علاقة إيجابية بسيطة بلغت (٠,٤٩١) بين الحالة التعليمية للمستفيدين من الدعم الحكومي وتحقيق الأمن الاجتماعي لهم.

كما تناولت دراسة "واثق كريم،٢٠٢٠م" موضوع "تنمية رأس المال البشري وانعكاساته علي الأمن الاجتماعي- دراسة تحليلية" يهدف بها البحث الى بيان دور تنمية رأس المال البشري في تعزيز الأمن الاجتماعي، كما يهدف البحث الي بيان مصطلح الأمن

الاجتماعي ووسائله ومقوماته، وقد توصل البحث الى مجموعة من النتائج من أهمها: أن تنمية رأس المال البشري من أفضل القطاعات التي تحاول الدولة النهوض بها لما له من أهمية ودور في تقديم الخدمات العامة والأمنية خاصة وهو الجانب الذي لا ينضب وبهذا فإن قدرة المجتمع وأمنه ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى ثقافة أفراده، ويلعب التعليم دورا أساسيا في تنمية راس المال البشري عن طريق غرس القيم الاجتماعية الإيجابية في المجتمع ومن ثم خلق جيل أكثر تعليماً وإدراكا ووعياً لحاجات المجتمع وتلبية تلك الحاجات على أكمل وجه.

كما تناولت دراسة "ممدوح رضوان،٢٠١٩م" موضوع "متطلبات تحقيق الأمن الاجتماعي لطلاب المرحلة الثانوية في مصر"، تناول البحث متطلبات تحقيق الأمن الاجتماعي لطلاب المرحلة الثانوية في مصر، وتقديم المقترحات الإجرائية لتحقيق ذلك، واعتمد البحث على المنهج الوصفي حيث استخدم هذا المنهج عند رصد وتحليل المناخ المدرسي ودوره في تحقيق متطلبات تحقيق الأمن الاجتماعي لطلاب المرحلة الثانوية في مصر، وتوصل البحث إلى تقديم بعض المقترحات الإجرائية لتحقيق متطلبات الأمن الاجتماعي لطلاب المرحلة الثانوية في مصر

وتناولت دراسة "حسن الدعجة،٢٠١٧م" موضوع "مهددات الأمن الإنساني"، يهدف هذا البحث إلى تحديد المهددات التي تؤثر على الأمن الإنساني، ومن ثم يقع تأثيرها على الأمن الوطني. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، توصل الباحث إلى النتائج التالية: تتعدد مهددات الأمن الإنساني بتعدد الجهات الفاعلة، وهي: مهددات من الإنسان نفسه ومهددات من الدولة وبين الدول ومهددات من الطبيعة ومهددات من طبيعة بفعل الإنسان (الحروب المناخية).

كما تناولت دراسة "زينب عبود،٢٠١٠م" موضوع "الأمن الإنساني ومشكلات الشباب (دراسة ميدانية في مدينة بغداد)"، يهدف البحث الحالي الى التعرف على مشكلات الشباب الاجتماعية والاقتصادية وانعكاساتها على الأمن الإنساني، ولتحقيق هدف البحث قامت الباحثة بإجراء البحث على عينة مكونة من (٤٠٠) فرد من أفراد العينة في مناطق بغداد والتي شملت (الكرادة ، اليرموك ، السيدية ، البياع) واعتمدت أدوات جمع البيانات (الاستبانة والمقابلة) ومن أهم النتائج التي توصل اليها البحث

الحالي: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المشكلات الاجتماعية والأسرية والأمن الإنساني، وتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المشكلات الاقتصادية والأمن الإنساني، وتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مشكلات مخرجات التعليم والأمن الإنساني، وعليه تم التوصل إلى بعض النتائج من أهمها (تقديم القروض بشروط ميسرة وبما يتناسب مع المشاريع المراد إقامتها من قبل وزارتي المالية ، والعمل والشؤون الاجتماعية.

٢- الدراسات الأجنبية:

تناولت دراسة "Stawicki، 2023" موضوع "الشعور بعدم اليقين كمعيار للأمن البشري والاجتماعي"، وهي مقالة تنطلق من فرضية أن الشعور بعدم اليقين أصبح أحد المعايير التي تدل علي حالة اللا أمن في العقد الثالث من القرن الحادي والعشرون، تستعرض المقالة تحليل العلاقة بين حالة اللايقين والأمن الإنساني والاجتماعي في الجوانب النظرية والمعرفية والتجريبية، وكانت نتائج البحث الموضحة في هذه المقالة ليست سوى أحد نتائج المشروع البحثي الذي أكتمل في عام ٢٠٢٢م، وكان الهدف من البحث المقدم حينها تحليل تأثير حالة عدم اليقين علي الأمن البشري والاجتماعي وقد أظهرت المقالة أهمية الأمن الاجتماعي والإنساني الفردي في التأثير علي الممارسات الاجتماعية بكافة أشكالها، وأن هناك علاقة ارتباطية بين الأمن الاجتماعي بكافة مؤشراته وبين حالة التنمية وحالة التعليم فكلما كان هناك أمن بشري اجتماعي كلما انعكس ذلك في القدرة علي التعليم والإبداع وزيادة معدلات التنمية، وتوصلت النتائج إلي أن حالة اللا أمن الاجتماعي تظل هي الحالة المسيطرة علي كافة الأحداث والمجريات التي تحكم طبيعة العلاقات في هذا العقد الثالث من القرن الحادي والعشرون.

كما تناولت دراسة "Alae et all، 2023" موضوع "دور الشعور بالأمن الاجتماعي والتماسك في الالتزام بالقيم الأخلاقية الاجتماعية"، يهدف هذا البحث إلي دراسة دور الشعور بالأمن الاجتماعي والتماسك الاجتماعي بالقيم الأخلاقية الاجتماعية من وجهه نظر المواطنين، اعتمد البحث علي منهجية المسح الاجتماعي والعلاقات الارتباطية وجاءت عينة الدراسة لجميع المواطنين الذين تزيد أعمارهم عن ١٥ عاماً أي في مرحلة

الشباب وما بعدها وتم اختيار عينة ٣٨٨ فرداً، وتوصل البحث إلي نتائج أبرزها أنه مع زيادة التماسك الاجتماعي (المشاركة والنشاط الاجتماعي في المجتمع والالتزام بالقيم والمعايير والاهتمام بالبيئة والانتماء المحلي) والشعور بالأمن علي المستويين الذاتي والموضوعي فإن مستوى الأمن الاجتماعي يتزايد بشكل ملحوظ وهذا ينعكس علي كافة النظم الاجتماعية.

كما تناولت دراسة "Viet Lam، 2022" موضوع "وضعية الأمن الاجتماعي في الاستجابة لجائحة كوفيد ١٩: دراسة حالة من فيتنام"، وهي مقالة تحليلية استهدفت بشكل أساسي التطرق إلي دور الالتزام بقواعد وسياسات الأمن الاجتماعي خاصة في الأزمة الصحية التي هددت الأمن الاجتماعي في فيتنام والعالم كله علي إثر جائحة كوفيد ١٩، حيث أظهرت نتائج المقالة أن استراتيجيات الأمن الاجتماعي التي تم وضعها لم تكن لتنجح إلا في إطار تواجد كبير للمسؤولية الاجتماعية والتي تمثلت علي المستوى الفردي والاجتماعي العام والتدابير الحكومية، ما يؤشر علي أهمية الأمن الاجتماعي وأن مقومات مستويات الأمن الاجتماعي في التعامل مع أي أزمات اجتماعية تطلب توافق بين كافة المستويات وأن التضامن الاجتماعي يُقلل بنسبة كبيرة من أي مخاوف أو تهديدات تهدد الأمن الاجتماعي في أي مجتمع إذا ما حدث التفاف حول سياسة موحدة ومسؤولة نحو التزام الأمن الاجتماعي.

كما تناولت دراسة "Hama، 2017" موضوع "أمن الدولة والأمن المجتمعي والأمن البشري"، وهي مقالة تحليلية تناولت بشكل نقدي مفهوم الأمن والتحولات الحادثة فيه وعرضت المقالة لثلاثة مدارس تناولت مفهوم الأمن (مدرسة كوبنهاجن والمدرسة الواقعية والمدرسة الويلزية) وتجادل المقالة كما تجادل مدرسة كوبنهاجن أنه يجب توسيع مفهوم الأمن من أمن الدولة إلي أمن الإنسان والأمن المجتمعي بكافة أبعاده وجوانبه وضرورة استتباب واستقرار الأمن كأحد أبرز المتطلبات الأساسية لاستمرار النشاط الاجتماعي وديمومة المجتمع كما ركزت المقالة علي نهج مدرسة ويلز في الأمن والتي تؤكد في كافة دراساتها علي أهمية ودور الأمن الفردي باعتباره الهدف الأساسي من وجود أي نظام أمني وتعبير عن حقوق الإنسان.

كما تناولت دراسة" Fagerstorm et all، 2010" موضوع "الشعور بالأمان لدى الذين تتراوح أعمارهم بين ٦٥-٧٥ عاماً: مصادر الأمن الداخلي والخارجي"، وهي دراسة تهدف إلي التعرف علي مفهوم الأمن لدى كبار السن في المرحلة العمرية ٦٥-٧٥ ونظرتهم واتجاهاتهم نحو الأمن في كافة أشكاله، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن كبار السن يرون أنفسهم في الجانب الأكثر أمناً بحكم خبرتهم وسنهم مما يتيح لهم القدرة علي السيطرة علي الأزمات وقلة المخاوف لديهم وأن مستوى الثقة لديهم يزداد في المستوى المؤسسي أي في المؤسسات الاقتصادية ومؤسسات الدولة وأظهرت النتائج أنها في مستوى الشعور بالأمن الاجتماعي لدى عينة الدراسة فيما يتعلق بالأصدقاء والعائلة وانعدام الأمن الوظيفي واختتمت الدراسة بتوصيات تري ضرورة التأكيد علي الرعاية الجيدة من الأبناء والوسط الاجتماعي فيما يعزز الثقة لدى الكبار وشعورهم بالأمن الاجتماعي.

كما تناولت دراسة "Skey، 2010" موضوع "الشعور بالأماكن التي ننتمي إليها في العالم، الانتماء الوطني والأمن الوجودي: دراسة حالة الأغلبية العرقية في إنجلترا"، وهي ورقة بحثية تحاول استكشاف أهمية الانتماء للأماكن ودور الشعور بالأمن الاجتماعي لدى الأفراد في تعزيز قضية الانتماء والولاء للأماكن كون مسألة الأمن الوجودي والاجتماعي اكتسبت شكلاً متزايداً من الأهمية في أعقاب التحولات الحادثة بفضل العولمة وتنطلق هذه الورقة من فرضية مفادها أنه كلما زاد الإحساس بالأمان الاجتماعي كلما تضاعف الشعور بالمكان والانتماء إليه ويتمظهر ذلك في كافة الممارسات والأشكال السلوكية اليومية، وتوصلت الورقة إلي نتائج أبرزها أن تعزيز الأمن الاجتماعي مرتبط بسياق المكان والممارسات الموجودة فيه فهي علاقة ارتباطية وتنعكس علي كافة أشكال الانتماء والهوية لدى الأفراد.

كما تناولت دراسة "Vornanem et all، 2009" موضوع "انعدام الأمن الاجتماعي لدى الشباب: معنى انعدام الأمن كما حدده الشباب في فنلندا الذين تتراوح أعمارهم بين ١٣-١٧ عاماً"، وهي مقالة تحليلية تتناول مفهوم انعدام الأمن الاجتماعي بشكل نقدي في المجتمع الفنلندي، وتظهر المقالة مفهوم الشباب لفكرة انعدام الأمن وكيف تؤثر علي حياتهم ونظرتهم للمستقبل وعدم استقرار الأوضاع الاجتماعية، تنطلق المقالة من فرضية نظرية مجتمع المخاطر لدى أولريش بيك وأنتوني جيدنز، اعتمدت المقالة علي

تحليل استبيانات لعدد ٩٢٢ شاباً في هذه المرحلة من ٥ مناطق في فنلندا وتُظهر نتائج المقالة أن مفهوم المخاطر وانعدام الأمن هاجس يسيطر علي كافة التفاعلات للشباب وأن مستويات المخاطر الداخلية والخارجية لها انعكاس في رسم المستقبل الاجتماعي للشباب ويربط الشباب بين القضايا الأمنية القريبة وبين زيادة المخاطر المحيطة بهم في الحياة اليومية.

كما تناولت دراسة "Staehei، Nagel، 2008" موضوع "إعادة النظر في قضايا الأمن: وجهات نظر الناشطين العرب الأمريكيين والبريطانيين"، وهي مقالة تحليلية تستهدف تحليل التجربة الأمنية من وجهه نظر الناشطين العرب الأمريكيين استناداً إلي مقابلات مع أكثر من ١٠٠ ناشط في كلا البلدين وتحاول المقالة تحليل الانعكاسات الاجتماعية للتدابير الأمنية علي الأمن عامة والأمن الاجتماعي بصفة خاصة، وتوصلت الدراسة إلي أن هذه التدابير انعكست في تزايد مشاعر الخوف والقلق وانعدام الشعور بالأمن الاجتماعي في هذه البلدان بالرغم من أن التقنيات الحديثة ساهمت في نشر الأمن وإحساس واسع بالأمن في نطاق الممارسات في الحياة اليومية وفي الوقت نفسه توصلت الدراسة إلي أهمية الحقوق القانونية للمواطنين في ترسيخ الشعور بالأمن الاجتماعي والانتماء إلي المجتمع بشكل كبير وأنه لا يوجد انفصال بين الأمن العام للدولة أي الأمن الخارجي في أي أخطار أو تهديدات وبين الأمن الإنساني الاجتماعي فهناك ثمة علاقة ارتباطية تتطلب مسؤولية مشتركة بين الفرد والدولة والدولة والفرد فهي علاقة ارتباطية جدلية تعبر عن شبكة اجتماعية للأمن.

٣- التعليق على الدراسات السابقة:

بالنظر الى مجمل الدراسات التي تم عرضها منهجيا في إطار الاستعراض المرجعي لقضية الأمن الاجتماعي، يتضح أن غالبية الدراسات العربية اعتمدت على تحليل أو فهم السياق المرتبط بتشكيل الأمن الدولي بشكل عام والتحول الحادث فيه في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي السابق والتحول من مفهوم الأمن الدولي نحو مفهوم الأمن الوطني والاجتماعي في المجتمعات بشكل عام، فيما تركزت غالبيه الدراسات الأجنبية على دراسة حاله السيولة واللا يقين كسمة أساسيه مرتبطة بحاله القلق وعدم الاستقرار

وبالتالي تهديد المجتمعات في العصر الحالي، وبالنظر الى السياق المجمل للدراسات العربية والأجنبية نجد أنها اعتمدت على الانطلاق من إطار نظري ثابت وهو أن العصر الراهن يشهد تحولات عميقه وجذريه في كافه المجتمعات وأن هذه التحولات تعمل كمنبئات لتهديد حاله الأمن الاجتماعي وبالتالي ركزت أهداف تلك الدراسات على استكشاف دور الشعور بالأمن الاجتماعي في تعزيز قضايا الولاء والانتماء والهوية وأن سياده حالات التهديد الاجتماعي ساهمت في بروز رأسمالية الخوف في كل ما يحيط بالإنسان في العصر الحالي، كما تركزت أهداف الدراسات الأجنبية خاصه في تحليل الآليات والسبل التي عن طريقها يمكن تحقيق الأمن للأفراد والمجتمعات معبرا عن حالات القلق الوجودي، ويمكن أن نبرز قضايا الاتفاق والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة في النقاط المحددة التالية :

أ- من حيث الموضوع تناولت غالبيه الدراسات موضوع الأمن الاجتماعي في إطار التحليل والتأصيل النظري لسياق ظهور المفهوم في أعقاب التحولات التي شهدها العالم في نهاية الألفية الماضية وبداية الألفية الحالية بينما جاءت الدراسة الحالية مرتكزه على موضوع وهو الأمن الاجتماعي لدى الشباب في المملكة العربية السعودية حيث دراسة مفهوم الشباب لموضوع الامن الاجتماعي من منظورهم الخاص، وتحديد مظاهر الأمن الاجتماعي لديهم ،وإبراز متطلبات تحقيق الأمن الاجتماعي للشباب في المملكة، مما يدل على عمق الموضوع الحالي للدراسة بشكل عام.

ب- من ناحية المنهج اتفقت الدراسة الراهنة مع الدراسات السابقة في تبنيها لمنهجيه المسح الاجتماعي واتفقت أدوات الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة ممثله في الاستبيان حيث أفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في صياغه استمارة الاستبيان ومحاورها بشكل يعكس تماشيها مع أهداف الدراسة.

ت- فيما يتعلق بالتوجه النظري جاءت الدراسة الحالية منطلقة من فرضيات نظريه حديثه ومتميزة مثل :نظريه الجودة الاجتماعية ونظريه المخاطر لدى كلا من أورليش بيك وأنتوني جيدنز ونظرية الخوف السائل لدى زيجمونت

باومان وكلها نظريات تدور في سياق التحليل للوضع الحالي للمجتمعات والتحليل العميق للأمن الاجتماعي ومهدداته وآليات التعامل معه وهو ما يقع في قلب الدراسة الحالية وما تهدف اليه من دراسة الأمن الاجتماعي مفهومه ومتطلبات لدى الشباب في المملكة.

ثامنا- الإجراءات المنهجية:

١-**منهج الدراسة**: اعتمد الباحث على منهج المسح الاجتماعي بالعينة من دراسة أبعاد الأمن الاجتماعي لدى الشباب الجامعي السعودي، ومن ثم فإن الطابع الوصفي هو الذي يغلب على موضوع البحث، ومن ثم كان اعتماد الباحث بشكل أساسي على المسح باعتباره أحد أشهر المناهج المستخدمة في الدراسات الوصفية.

٢- **أداة الدارسة**: استخدم الباحث أداة الاستبانة على النحو التالي:

2-1 التحديد الإجرائي لمفهوم أبعاد الأمن الاجتماعي لدى الشباب.

لقياس أبعاد الأمن الاجتماعي، قام الباحث بوضع التحديد الإجرائي التالي:

- طبيعة ومضمون الأمن الاجتماعي.
- مرتكزات الأمن الاجتماعي لدى الشباب.
- دور التمكين في تحقيق الأمن الاجتماعي.
- متطلبات تحقيق الأمن الاجتماعي.

٢-٢ مكونات الأداة:

- الجزء الأول: الأسئلة الأساسية المتعلقة بخصائص العينة، وتكون من (٨ أسئلة).

الجزء الثاني: وتكون من أربع محاور على النحو التالي:

أ. المحور الأول: طبيعة ومضمون الأمن الاجتماعي (٨ عبارات).

ب. المحور الثاني: مرتكزات الأمن الاجتماعي (١٠ عبارة).

ج. المحور الثالث: التمكين والأمن الاجتماعي (٩ عبارات).

د. المحور الرابع: متطلبات تحقيق الأمن الاجتماعي (٩ عبارات).

2-3 صدق الأداة:

أ. **الصدق الظاهري**: قام الباحث بعرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين المتخصصين (٧ محكمين) من أساتذة التخصص، وقد التزم الباحث بكافة الملاحظات التي قدمها المحكمون، وأبقى على الأسئلة والعبارات التي تعدت نسبة الاتفاق عليها ٩٠٪.

ب. **صدق الارتباط:** استخدم الباحث معامل بيرسون لقياس صدق الارتباط الداخلي للاستبيان، وهو ما يوضح الجدول التالي:

جدول (١) صدق الارتباط لأداة الدراسة

المحاور	قيمة r	مستوى الدلالة sig
الأول	**٠,٨٧٤	٠,٠١
الثاني	**٠,٧٩١	٠,٠١
الثالث	**٠,٨٣٥	٠,٠١
الرابع	**٠,٧٥١	٠,٠١
* دالة عند مستوى (٠,٠٥) **دالة عند مستوى (٠,٠١)		

توضح بيانات هذا الجدول (١) أن جميع معاملات الارتباط مرتفعة ودالة إحصائياً عند مستوى معنوي (٠,٠١) حيث تراوحت قيمة (r) ما بين (٠,٧٥١ و٠,٨٧٤)، وهو ما يعني أن ثمة ارتباطاً قوياً بين محاور الاستبيان، وهو ما يعطي مصداقية كبيرة على قدرة الاستبيان للحصول على البيانات المطلوبة.

2-4 ثبات الأداة: استخدم الباحث معامل ألفا كرونباخ للتحقق من ثبات الأداة، والجدول التالي يوضح نتيجة الاختبار:

جدول (٢) نتيجة اختبار الفا لقياس ثبات الاداة

المحور	قيمة ألفا
الأول	.823
الثاني	.891
الثالث	.785
الرابع	.777
الدرجة الكلية	.856

توضح بيانات الجدول (٢) أن درجات ثبات محاور الاستبانة تراوحت ما بين (.777) و (.891) وهو ما يعني أنها تتمتع بدرجة مقبولة من الثبات، إضافة إلى درجة الثبات الكلية جاءت عند مستوى (.856) وهي درجة مقبولة للثبات.

٤- مجالات الدراسة:

أ. **المجال المكاني**: تم تطبيق الدراسة الميدانية على أربع كليات من كليات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بواقع كليتين من الكليات النظرية وكليتين من الكلبات التطبيقية، وهي: كلية العلوم الاجتماعية وكلية الإعلام والاتصال ممثلة للكليات النظرية، وكلية العلوم وكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بوصفها ممثلة للكليات التطبيقية.

ب. **المجال البشري**: مثل الطلاب من الكليات الأربعة المشار إليهم المجال البشري الذي قام الباحث بسحب عينة الدراسة من خلاله.

ج. **المجال الزمني**: تم تطبيق الدراسة الميدانية خلال الفترة من بداية شهر يناير ٢٠٢٤م حتى ٢٨ فبراير ٢٠٢٤م.

٥-عينة الدراسة:

طبق الباحث الدراسة الميدانية على عينة احتمالية (عشوائية طبقية) مرت خطوات تحديد حجم العينة بالخطوات التالية:

٥-١ تحديد حجم جمهور الدراسة:

جدول (٣) حجم جمهور الدراسة

الكليات	اعداد الطلاب
كلية العلوم الاجتماعية	٦٢١٠
كلية الإعلام والاتصال	٧١٨٨
كلية العلوم	٢٣٧٢
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية	١٣٨٢٣
الإجمالي	٢٩٥٩٣

٢-٥ تحديد حجم العينة العشوائية الطبقية:

لتحديد حجم العينة الطبقية استخدم الباحث المعادلة الإحصائية لستيفن ثامبسون على النحو التالي:

$$n=\frac{N\times p(1-p)}{\left[\left[N-1\times\left(d^2\div z^2\right)\right]+p(1-p)\right]}$$

-حجم المجتمع (N).

- الدرجة المعيارية لمستوى الدلالة ٠,٩٥ = ١,٩٦ (Z).

-نسبة الخطأ = (٠,٠٥) (d).

-نسبة توفير الخاصية والمحايدة=٠,٥٠ (p).

وفقا للمعادلة جاءت عينة الدراسة على النحو التالي:

جدول (٤) حجم عينة الدراسة

الكليات	اعداد الطلاب
كلية العلوم الاجتماعية	٣٦١
كلية الإعلام والاتصال	٣٦٤
كلية العلوم	٣٣٠
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية	٣٧٣
الإجمالي	١٤٢٨

وعلى ذلك بلغ حجم عينة الدراسة الكلي (١٤٢٨) طالبا وطالبة، موزعين على أربع كليات والجدول التالي يوضح أهم خصائص عينة الدراسة:

جدول (٥) خصائص عينة الدراسة

الخصائص	البيان	التكرارات	النسبة المئوية %	الاجمالي
الجنس	ذكور	٦٢٩	٤٤	١٤٢٨
	إناث	٧٩٩	٥٦	٪١٠٠
المرحلة العمرية	أقل من ٢٠ سنة	٢٥١	١٧,٦	١٤٢٨
	من ٢٠ إلى أقل من ٢٥	١٠٧٨	٧٥,٥	٪١٠٠
	من ٢٥ سنة فأكثر	٩٩	٦,٩	
المرحلة الدراسية	بكالوريوس	١٣٠٨	٩١,٦	١٤٢٨
	دراسات عليا	١٢٠	٨,٤	٪١٠٠
الحالة العملية	يعمل	٥٠١	٣٥,١	١٤٢٨
	لا يعمل	٩٢٧	٦٤,٩	٪١٠٠
الحالة الاجتماعية	أعزب	١٣٨٦	٩٧,١	١٤٢٨
	متزوج	٣٥	٢,٥	٪١٠٠
	مطلق	٣	٠,٢	

	أرمل	٤	٠,٣	
السكن	شقة	١٠٧٩	٧٥,٦	١٤٢٨
	فيلا	١٧٧	١٢,٤	٪١٠٠
	دور	٩٣	٦,٥	
	مسكن شعبي	٧٩	٥,٥	

توضح بيانات الجدول (٥) أهم خصائص عينة الدراسة، وهي على النحو التالي:

-تتوزع عينة الدراسة حسب الجنس بواقع ٥٦٪ للإناث مقابل ٤٤٪ للذكور.

-تتوزع عينة الدراسة حسب المرحلة العمرية بواقع ٧٥,٥٪ للذين تتراوح أعمارهم ما بين عشرين إلى أقل من خمسة وعشرين عاما، إضافة إلى ١٧,٦٪ ممن تقل أعمارهم عن العشرين عاما، و٦,٩٪ للذين تزيد أعمارهم عن خمسة وعشرين عاما.

- تتوزع عينة الدراسة حسب المرحلة الدراسية بواع ٩١,٦٪ لطلاب البكالوريوس، و٨,٤٪ لطلاب الدراسات العليا.

- تتوزع عينة الدراسة حسب الحالة العملية بواقع ٦٤,٩٪ للذين لا يعملون مقابل ٣٥,١٪ للذين يعملون.

- تتوزع عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية بواقع ٩٧,١ % للعزاب و٢,٥٪ للمتزوجين و٠,٣٪ للأرامل، و٠,٢٪ للمطلقين والمطلقات.

- تتوزع عينة الدراسة حسب السكن بواقع ٧٥,٦٪ يعيشون في شقق سكنية، و١٢,٤٪ يعيشون في فلل، و٦,٥٪ يعيشون في دور، و٥,٥٪ يعيشون في مساكن شعبية.

٦- التحليل الإحصائي للبيانات:

أ. المعاملات الإحصائية المستخدمة: اعتمد الباحث على البرنامج الإحصائي SPSS لتحليل بيانات الدراسة الميدانية، وقد استخدم الباحث المعاملات الإحصائية التالية:

- التكرارات والنسب المئوية: وذلك لوصف خصائص العينة.
- معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الأداة.
- معامل بيرسون لقياس صدق الارتباط للأداة.

- المتوسطات الحسابية لتحديد مستوى استجابة أفراد عينة الدراسة عن متغيراتها.

ب. درجة القطع لفئات الدرجات لمستويات الإجابة:

جدول (٦) درجة القطع لفئات الدرجات لكل مستوى من مستويات الإجابة

م	فئات الدرجات المتوسط المرجح	التقدير في أداة الدراسة	التوافر/ المستوى
١	من ١ إلى أقل من ١,٦٧	يتحقق بدرجة صغيرة	منخفضة
٢	من ١,٦٧ إلى أقل من ٢,٣٤	يتحقق بدرجة متوسطة	متوسطة
٣	من ٢,٣٤ إلى ٣	يتحقق بدرجة كبيرة	مرتفعة

يوضح الجدول (٦) أن درجة القطع حددت عن طريق طول خلايا (فئات) مقياس ليكارت الثلاثي المستخدم في الاستبانة، ووفقا للأوزان الدرجات (١-٢-٣) واعتبرت المتوسطات المرجحة الموضحة بالجدول والمتوسط الحسابي لها هي الحد الفاصل بين مستوى الاستجابات في الاستبانة، وذلك لمتوسط الاستجابة للعبارة أو مجموعة البعد أو الدرجة الكلية للاستبانة.

تاسعا: نتائج الدراسة الميدانية:

١-النتائج الخاصة بالسؤال الأول: ما طبيعة ومضمون الأمن الاجتماعي لدى الشباب السعودي؟

جدول (٧) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات عينة الدارسة لمدى وعي الشباب بأهمية الأمن الاجتماعي

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوي
١	الأمن الاجتماعي يعني الحصول على وظيفة مناسبة أو مسكن ملائم	2.715	.4683	مرتفع
٢	أعتقد أن المحافظة على الممتلكات العامة يحقق الأمن الاجتماعي	2.631	.5493	مرتفع
٣	يعد استقرار المجتمع أهم اعتبارات الأمن الاجتماعي	2.894	.3562	مرتفع
٤	يعد الشعور بالمسؤولية تجاه الوطن جوهر الامن الاجتماعي	2.932	.2782	مرتفع
٥	الانتماء للوطن ركيزة أساسية لتحقيق الأمن الاجتماعي	2.946	.2495	مرتفع
٦	التمسك بالقيم والأخلاق الحميدة وسيلة من وسائل تحقيق الأمن الاجتماعي	2.909	.3178	مرتفع
٧	مساعدة الشباب على تحقيق طموحاتهم من أهم مضامين الأمن الاجتماعي	2.919	.2883	مرتفع
٨	يعد الأمن الاجتماعي من الحقوق الأساسية للشباب	2.987	.2511	مرتفع
	الدرجة الكلية	2.871	.2083	مرتفع

توضح بيانات الجدول (٧) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات عينة الدراسة لطبيعة ومضمون الأمن الاجتماعي من وجهة نظرهم، وتظهر البيانات أن هناك ثمان عبارات تدل على تنوع هذه المضامين، ووفقا لدرجة الحد القطعي فإن كافة هذه العبارات جاءت عند مستوى (مرتفع) وهو ما يعني تأكيد عينة الدراسة على أهميتها، أكد ذلك حصول المتوسط العام للمحور على متوسط حسابي مرتفع مقدراه (٢,٨٧).

وقد جاءت ترتيب هذه العبارات من الأعلى للأدني موفقا للمتوسط الحسابي والانحراف المعياري على النحو التالي: في الترتيب الأول جاءت العبارة رقم (٨) والتي تنص علي "يعد الأمن الاجتماعي من الحقوق الأساسية للشباب " بمتوسط حسابي (٢,٩٨) .في الترتيب الثاني جاءت العبارة رقم (٥) والتي تنص علي " الانتماء للوطن ركيزة أساسية لتحقيق الأمن الاجتماعي " بمتوسط حسابي (٢,٩٤).في الترتيب الثالث جاءت العبارة رقم (٤) والتي تنص علي "عد الشعور بالمسؤولية تجاه الوطن جوهر الأمن الاجتماعي" بمتوسط حسابي (٢,٩٣).في الترتيب الرابع جاءت العبارة رقم (٧) والتي تنص علي " مساعدة الشباب على تحقيق طموحاتهم من أهم مضامين الأمن الاجتماعي " بمتوسط حسابي (٢,٩١). في الترتيب الخامس جاءت العبارة رقم (٦) والتي تنص علي" التمسك بالقيم والأخلاق الحميدة وسيلة من وسائل تحقيق الأمن الاجتماعي " بمتوسط حسابي (٢,٩٠). في الترتيب السادس جاءت العبارة رقم (٣) والتي تنص علي" يعد استقرار المجتمع أهم اعتبارات الأمن الاجتماعي " بمتوسط حسابي (٢,٨٩). في الترتيب السابع جاءت العبارة رقم (١) والتي تنص علي" الأمن الاجتماعي الحصول على وظيفة مناسبة أو مسكن ملائم " بمتوسط حسابي (٢,٧١). في الترتيب الثامن جاءت العبارة رقم (٢) والتي تنص علي" أعتقد أن المحافظة على الممتلكات العامة يحقق الأمن الاجتماعي " بمتوسط حسابي (٢,٦٣).

٢-النتائج الخاصة بالسؤال الثاني: ما أهم مرتكزات الأمن الاجتماعي لدى الشباب السعودي؟

جدول (٨) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات عينة الدراسة لأهم مرتكزات الأمن الاجتماعي لدى الشباب

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوي
١	أشعر بالاطمئنان على مستقبلي	2.433	.6400	مرتفع
٢	يزداد شعوري بالمسؤولية الاجتماعية تجاه مجتمعي	2.758	.4505	مرتفع
٣	أشعر بالأمل في تحسن المستوى المعيشي	2.760	.5245	مرتفع
٤	أشعر بالأمان عند مشاركتي في المناسبات الوطنية	2.718	.4800	مرتفع
٥	أحرص على المشاركة والتعاون مع الآخرين	2.784	.4335	مرتفع
٦	أطمح إلى الحصول على وظيفة تتناسب مع مؤهلاتي	2.899	.3322	مرتفع
٧	يحصل الشباب على فرص كاملة في التعليم	2.643	.6319	مرتفع
٨	الحصول على الخدمات بكافة أشكالها	2.704	.5032	مرتفع
٩	الحصول على السكن الملائم	2.459	.6866	مرتفع
١٠	المحافظة علي الممتلكات العامة	2.880	.3424	مرتفع
الدرجة الكلية		2.721	.3019	مرتفع

توضح بيانات الجدول (٨) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات عينة الدراسة لأهم مرتكزات الأمن الاجتماعي من وجهة نظرهم، وتظهر البيانات أن هناك عشرة مرتكزات أساسية للأمن الاجتماعي من وجهة نظر الشباب، ووفقا لدرجة الحد القطعي فإن كافة هذه العبارات جاءت عند مستوى (مرتفع) وهو ما يعني تأكيد عينة الدراسة على أهميتها، أكد ذلك حصول المتوسط العام للمحور على متوسط حسابي مرتفع مقدراه (٢,٨٢).

ووفقا للدرجة المتوسط الحسابي والانحراف المعياري جاء في مقدمة هذه المرتكزات الحصول على وظيفة تناسب المؤهل التعليمي بمتوسط حسابي (٢,٨٩)، يليه في الترتيب الثاني المحافظة على الممتلكات العامة بمتوسط حسابي (٢,٨٨)، وفي الترتيب الثالث جاء الحرص على المشاركة والتعاون مع الآخرين بمتوسط حسابي (٢,٧٨)، ثم وفي الترتيب الرابع جاء الشعور بالأمل بتحسن المستوى المعيشي بمتوسط حسابي (٢,٧٦)، وفي الترتيب الخامس جاء زيادة الشعور بالمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع بمتوسط حسابي (٢,٧٥)، وفي الترتيب السادس جاء الشعور بالأمان للمشاركة في المناسبات الوطنية بمتوسط حسابي (٢,٧١)، وفي الترتيب السابع جاء الحصول على الخدمات بكافة أشكالها بمتوسط حسابي (٢,٧٠)، ثم وفي الترتيب الثامن جاء حصول الشباب على فرص كاملة للتعليم بمتوسط حسابي (٢,٦٤)، وفي الترتيب التاسع جاء الحصول على السكن الملائم بمتوسط حسابي (٢,٤٥)، وأخيرا وفي الترتيب العاشر جاء الشعور بالاطمئنان على المستقبل بمتوسط حسابي (٢,٤٣).

٣-النتائج الخاصة بالسؤال الثالث: ما طبيعة الدور الذي يلعبه التمكين في تحقيق الأمن الاجتماعي في حياة الشباب السعودي؟

جدول (٩) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات عينة الدارسة لدور التمكين في تحقيق الأمن الاجتماعي للشباب السعودي

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
١	الاستفادة من قدرات الشباب	2.960	.2162	مرتفع
٢	إتاحة فرص العمل الملائمة للشباب	2.938	.2613	مرتفع
٣	تحقيق الأمن الفردي للشباب	2.753	.3611	مرتفع
٤	المساعدة في توفير متطلبات الحياة الأساسية للشباب	2.827	.3527	مرتفع
٥	حماية الشباب من الانحراف	2.843	.3405	مرتفع
٦	ضمان استقرار المجتمع وأمنه	2.876	.3301	مرتفع
٧	يساعد على تحقيق الانضباط الذاتي للشباب	2.921	.2867	مرتفع
٨	يعزز من مشاركة الشباب في العمل التطوعي	2.903	.3171	مرتفع
٩	يضمن مشاركة الشباب في الحفاظ على أمن الوطن	2.898	.3245	مرتفع
	الدرجة الكلية	2.906	.2219	مرتفع

توضح بيانات الجدول (٩) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات عينة الدراسة للأدوار التي يساهم بها التمكين في تحقيق الأمن الاجتماعي في حياة الشباب السعودي، وتظهر البيانات أن هناك تسعة أدوار يقوم بها التمكين في هذا الصدد، وقد جاءت كافة هذه الأدوار التسعة عند مستوى (مرتفع) وهو ما يعني تأكيد عينة الدراسة

على أهميتها، أكد ذلك حصول المتوسط العام للمحور على متوسط حسابي مرتفع مقداره (٢,٩٠).

ووفقا لدرجة المتوسط الحسابي والانحراف المعياري جاء ترتيب هذه الأدوار على النحو التالي: في الترتيب الأول جاء الدور الخاص بدور التمكين في الاستفادة من قدرات الشباب بمتوسط حسابي (٢,٩٦)، يليه في الترتيب الثاني دور التمكين في إتاحة فرص العمل الملائم للشباب بمتوسط حسابي (٢,٩٣)، يليه في الترتيب الثالث دور التمكين في المساعدة على تحقيق الانضباط الذاتي للشباب بمتوسط حسابي (٢,٩٢)، وفي الترتيب الرابع جاء الدور الخاص بتعزيز مشاركة الشباب في العمل التطوعي بمتوسط حسابي (٢,٩٠)، وفي الترتيب الخامس جاء دور التمكين في ضمان مشاركة الشباب في الحفاظ على الأمن الوطني بمتوسط حسابي (٢,٨٩)، جاء بعد ذلك وفي الترتيب السادس دور التمكين في ضمان استقرار المجتمع وأمنه بمتوسط حسابي (٢,٨٧)، وفي الترتيب السابع جاء دور التمكين في حماية الشباب من الانحراف بمتوسط حسابي (٢,٨٤)، يليه وفي الترتيب الثامن دور التمكين في المساعدة في توفير متطلبات الحياة الأساسية للشباب بمتوسط حسابي (٢,٨٢)، وفي الترتيب التاسع جاء دور التمكين في تحقيق الأمن الفردي للشباب بمتوسط حسابي (٢,٧٥).

٤-النتائج الخاصة بالسؤال الرابع: ما متطلبات تحقيق الأمن الاجتماعي لدى الشباب في المجتمع السعودي؟

جدول (١٠) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات عينة الدارسة لمتطلبات تحقيق الأمن الاجتماعي لدى الشباب السعودي

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوي
١	تيسير الحصول علي الخدمات الأساسية التي يحتاجها الشباب	2.942	.2569	مرتفع
٢	تحقيق سيادة القانون	2.706	.4783	مرتفع
٣	نبذ العنف بين أفراد المجتمع.	2.789	.4442	مرتفع
٤	إدماج الشباب في تنمية المجتمع	2.902	.3857	مرتفع
٥	التوازن بين الحقوق والواجبات (فاعلية المواطنة)	2.889	.3256	مرتفع
٦	العمل على تنمية مهارات الشباب من خلال التدريب المستمر	2.938	.2733	مرتفع
٧	التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع	2.838	.4331	مرتفع
٨	حماية الشباب من البطالة	2.951	.2434	مرتفع
	الدرجة الكلية	2.868	.2240	مرتفع

توضح بيانات الجدول (١٠) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات عينة الدراسة لأهم متطلبات تحقيق الأمن الاجتماعي للشباب في المجتمع السعودي، وتظهر البيانات أن هناك ثمان متطلبات أساسية تسهم في تحقيق الأمن الاجتماعي للشباب السعودي، وقد جاءت كافة هذه المتطلبات عند مستوى (مرتفع) وهو ما يعني تأكيد عينة الدراسة على أهميتها، أكد ذلك حصول المتوسط العام للمحور على متوسط حسابي مرتفع مقدراه (٢,٨٦).

ووفقا لدرجة المتوسط الحسابي والانحراف المعياري جاء ترتيب هذه المتطلبات على النحو التالي: في الترتيب الأول جاء متطلب حماية الشباب من البطالة بمتوسط حسابي (٢,٩٥)، يليه في الترتيب الثاني متطلب تيسير الحصول على الخدمات الأساسية التي يحتاجها الشباب بمتوسط حسابي (٢,٩٤)، وفي الترتيب الثالث جاء متطلب العمل على تنمية مهارات الشباب من خلال التدريب المستمر بمتوسط حسابي (٢,٩٣)، ثم في الترتيب الرابع متطلب إدماج الشباب في تنمية المجتمع بمتوسط حسابي (٢,٩٠)، وفي الترتيب الخامس جاء متطلب التوازن بين الحقوق والواجبات (فاعلية المواطنة) بمتوسط حسابي (٢,٨٨)، وفي الترتيب السادس جاء متطلب التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع بمتوسط حسابي (٢,٨٣)، وفي الترتيب السابع جاء متطلب نبذ العنف بين أفراد المجتمع بمتوسط حسابي (٢,٧٨)، وفي الترتيب الثامن والأخير جاء متطلب تحقيق سيادة القانون بمتوسط حسابي (٢,٧٠).

عاشراً: مناقشة النتائج والتوصيات:

بحثت هذه الدراسة في موضوع أبعاد الأمن الاجتماعي لدى الشباب في المجتمع السعودي، وطرحت الدارسة أربعة أسئلة على النحو التالي:

- ما طبيعة ومضمون الأمن الاجتماعي لدى الشباب السعودي؟
- ما أهم مرتكزات الأمن الاجتماعي لدى الشباب السعودي؟
- ما طبيعة الدور الذي يلعبه التمكين في تحقيق الأمن الاجتماعي في حياة الشباب السعودي؟
- ما متطلبات تحقيق الأمن الاجتماعي لدى الشباب في المجتمع السعودي؟

ويأتي الباحث هنا لمناقشة ما خلصت إليه الدراسة الميدانية من نتائج في ضوء الإطار النظري للدراسة.

١-فيما يتعلق بالنتائج الخاصة بالسؤال الأول: ما طبيعة ومضمون الأمن الاجتماعي لدى الشباب السعودي؟

كشفت النتائج الميدانية عن تنوع مضامين الأمن الاجتماعي لدى الشباب من أفراد عينة الدراسة، شملت هذه المضامين ثمانية أبعاد أساسية للأمن الاجتماعي من وجهة نظر الشباب وهي بالترتيب على النحو التالي:

- أن الأمن الاجتماعي يعد من الحقوق الأساسية للشباب.
- أن الانتماء للوطن ركيزة أساسية لتحقيق الأمن الاجتماعي.
- أن الشعور بالمسؤولية تجاه الوطن جوهر الأمن الاجتماعي.
- أن مساعدة الشباب على تحقيق طموحاتهم من أهم مضامين الأمن الاجتماعي.
- أن التمسك بالقيم والأخلاق الحميدة وسيلة من وسائل تحقيق الأمن الاجتماعي.
- أن استقرار المجتمع أهم اعتبارات الأمن الاجتماعي.
- أن الأمن الاجتماعي يعني الحصول على وظيفة مناسبة أو مسكن ملائم.
- أن المحافظة على الممتلكات العامة يحقق الأمن الاجتماعي.

وتتفق الدراسة الراهنة فيما خلصت إليه من نتائج تتعلق بمضمون الأمن الاجتماعي لدى الشباب مع ما خلصت إليه العديد من الدراسات السابقة، حيث اتفقت مع دراسة (حبيل،٢٠٢٣) في تأكيدها على أن الأمن الاجتماعي بعد من الحقوق الأساسية لأفراد المجتمع، ومع دراسة (عبد الله وجواد،٢٠٢٢م) في تأكيدها على أن الشعور بالمسؤولية تجاه الوطن ومقدراته يعد من المقومات الأساسية للأمن الاجتماعي، أيضا اتفقت مع ما أكدته دراسة (زهيان،٢٠٢١م) والتي أكدت على أن استقرار المجتمع يعد من أهم الاعتبارات المسؤولة عن تحديد الأمن الاجتماعي بوجه عام، واتفقت أيضا مع ما خلصت إليه دراسة واثق كريم (٢٠٢٠م) والتي أبرزت أهمية ودور مساعدة الشباب على تحقيق طموحاتهم في تحقيق الأمن الاجتماعي، وأيضا تتفق مع نتائج دراسة عمرو والعازمي (٢٠٢١م) حول أهمية توفير العمل للشباب بوصفه عنصر حاسم في تحقيق الأمن الاجتماعي لهم، وأخيرا تتفق نتائج الدراسة الراهنة مع ما أكدت عليه نتائج دراسة (Stawicki، 2023) في دور العوامل الذاتية (التسمك بالقيم) في تحقيق الأمن الاجتماعي للشباب.

ومن منظور التحليل السوسيولوجي يمكن فهم ما خلصت إليه نتائج الدراسة الميدانية من نتائج تتعلق بمضامين الأمن الاجتماعي لدى الشباب في ضوء عدد من المقولات النظرية، يأتي في مقدمتها مقولات نظرية الجودة الاجتماعية، فنظرة فاحصة ومتأنية لتلك المضامين تدل على أنها جميعا تصب في خانة أو في سياق جودة الحياة الاجتماعية، حيث ترتكز نظرية الجودة الاجتماعية على أساس أن الناس كائنات اجتماعية أساسا، وترى أن "ما هو اجتماعي" يتضمن اعتمادا متبادلًا مؤسسيا؛ حيث جدلية العلاقة بين تحقيق الذات للأفراد كونهم كائنات اجتماعية والعمليات التي تؤدي إلى تشكيل وإعادة تشكيل الهويات الجمعية. فمن الناحية التحليلية، تركز النظرية على مجموعتين من العلاقات: ما بين مستوى التنمية المجتمعية والتنمية الذاتية الفردية، وما بين العالم الرسمي للأنظمة والمؤسسات والمنظمات وعالم الحياة غير الرسمي للأسر والمجموعات والمجتمعات المحلية. وترى النظرية أن دراسة هذه العلاقات والجدليات تؤدي إلى فهم التغير الاجتماعي وجودة الحياة. وترى نظرية الجودة الاجتماعية أن عمليات تحقيق الذات للأفراد وتشكيل الهويات الجمعية سوف يتأثر كل منهما بالآخر. لذلك يوجد بينهما اعتماد متبادل سيحدث في سياق اثنتين من عمليات الشد والجذب الأساسية التي تمثل التفاعل بين الناس والأنظمة، والتي ترتبط بنظرية الفعل الاتصالي لهابرماس – التي تدعو إلى تخطي نظرية لوكوود عن التمييز بين تكامل النسق والتكامل الاجتماعي والتفاعل بين التنمية الذاتية والمجتمعية (البلتاجي،٢٠١٦م،ص٤٦).

ولفهم العلاقة بين تلك المضامين وبين جودة الحياة الاجتماعية يتطلب تحليل تلك المضامين في ضوء النظر إلى طبيعة العلاقة الجدلية بينها في كافة الأبعاد والجوانب التي تمثل إطار عام يتحرك فيه الأمن الاجتماعي للشباب، فالمضامين السابقة والتي كشفت عنها النتائج الميدانية تتحرك على ثلاث مستويات وهي: الجوانب الموضوعية والذاتية والمعيارية للحياة اليومية. فالجانب الموضوعي يرتبط بما يسمى العوامل الشرطية للجودة الاجتماعية، وهو سلسلة رباعية الحلقات: الأمن الاجتماعي – الاقتصادي في مقابل انعدام الأمن الاجتماعي - الاقتصادي، الاندماج الاجتماعي في مقابل الاستبعاد الاجتماعي، التماسك الاجتماعي في مقابل الأنومي، التمكين الاجتماعي في مقابل عدم التمكين. الجانب الذاتي قائم على العوامل المؤسسية الآتية: الأمن

الشخصي والاعتراف الاجتماعي والاستجابة الاجتماعية والقدرات الشخصية. أما الجانب المعياري فتؤلفه حزمة من العوامل المتصلة، بشكل جوهري، بالعوامل الشرطية والمؤسسية، وهي العدالة الاجتماعية (ترتكز على الأمن الاجتماعي – الاقتصادي عبر الأمن الشخصي) والتضامن (يرتكز على التماسك الاجتماعي عبر الاعتراف الاجتماعي) والمواطنة القائمة على أسس ديمقراطية (ترتكز على الاندماج الاجتماعي عبر الاستجابة الاجتماعية) والكرامة الإنسانية (ترتكز على التمكين الاجتماعي عبر القدرات الشخصية) (البلتاجي،٢٠١٦م،ص٤٨). وبالتالي يمكن أن نربط تفسير قضية الأمن الاجتماعي لدى الشباب في ضوء نظرية الجودة الاجتماعية من خلال فهم طبيعة العلاقة المتبادلة بين تحقيق الجودة وارتباطها بتحقيق الأمن الاجتماعي حيث إن تحقيق الجودة مرتبط بالتمكين وإدماج الشباب وزيادة شعورهم بالطمأنينة وتقليل نسبة الخوف لديهم بما يحقق لهم بيئة آمنة تنعكس علي تعاظم شعورهم بالأمن الاجتماعي.

٢-فيما يتعلق بالنتائج الخاصة بالسؤال الثاني: ما أهم مرتكزات الأمن الاجتماعي لدى الشباب السعودي؟

كشفت النتائج الميدانية عن أن أن هناك عشرة مرتكزات أساسية للأمن الاجتماعي من وجهة نظر الشباب، وهي:

- الحصول على وظيفة تناسب المؤهل التعليمي.
- المحافظة على الممتلكات العامة.
- الحرص على المشاركة والتعاون مع الآخرين.
- الشعور بالأمل بتحسن المستوى المعيشي.
- زيادة الشعور بالمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع.
- الشعور بالأمان للمشاركة في المناسبات الوطنية.
- الحصول على الخدمات بكافة أشكالها.
- حصول الشباب على فرص كاملة للتعليم.
- الحصول على السكن الملائم.
- الشعور بالاطمئنان على المستقبل.

وتظهر النتائج السابقة تنوع مرتكزات الأمن الاجتماعي للشباب، وتتفق الدراسة الراهنة فيما خلصت إليه من نتائج حول مرتكزات الأمن الاجتماعي للشباب مع ما أكدته بعض نتائج الدراسات السابقة، منها دراسة محمد حبيل (٢٠٢٣م) والتي أكدت على أن الأمن لا يقتصر فقط على الجانب التقليدي أو الأمن العسكري، بل يمتد ليشمل جوانب أخرى منها المسؤولية الاجتماعية والتعليم وتوافر الخدمات اللازمة للمعيشة، أيضا تتفق مع ما أكدته دراسة أحمد عبد الله وصفاء جواد (٢٠٢٢م) من تنوع مقومات ومرتكزات الأمن الاجتماعي، ليشمل جوانب متعددة تتعلق بالتعليم والعمل والمشاركة الاجتماعية، كما تتفق وما خلصت إليه دراسة علي الداوي (٢٠٢١م) والتي أظهرت أهمية المستقبل كمحدد من محددات الامن الاجتماعي.

وعلى مستوى التحليل السوسيولوجي يمكن النظر إلى مرتكزات الأمن الاجتماعي بوصفها ظاهرة أو ممارسة اجتماعية، ويجب العمل على تطبيق أدوات التحليل السوسيولوجي عليه، خاصة بعد أن أصبحت الهموم والمعضلات المرتبطة بالأمن جزءً أساسيا من حياتنا الفردية والجماعية، التي تلقى بتأثيراتها القومية على تشكيل طبيعة العلاقات الاجتماعية، سواء من خلال الخطاب أو الممارسة، وفي ضوء هذه النظرية السوسيولوجية يصبح الهدف الأساسي للتعامل مع الأمن باعتباره عملية اجتماعية أساسية، قد يخضع للتعبير، لكنه يمثل جزءا أساسيا من مجمل العلاقات الاجتماعية، ويتكامل مع الأجزاء الأخرى، بما يحقق استقرار الاجتماع الإنساني برمته واستمراريته، الذي بدونه يمكن أن تصبح الحياة الإنسانية في خطر، وهذا ما أكدت عليه الدراسات السابقة منها دراسة (أبو دوح،٢٠١٧م).

والمرتكزات السابقة تشكل في مجملها ما أطلق عليه جيدنز "الأمن الوجودي"، فهذه المرتكزات تشكل ما يمكن أن نطلق عليه أسس الأمن الوجودي للشباب، وغياب هذه الأسس يؤدي إلى انعدام هذا الأمن، فكافة المرتكزات التي كشفت عنها النتائج ترتبط بشكل قوي بفكرة الثقة التي تتشكل من خلال شبكة العلاقات المجتمعية التي تؤطر معطيات الأمن الاجتماعي للشباب، تظهر هذه الثقة بشكل كبير من خلال مؤشرات الحصول على العمل المناسب والأمل بحدوث تحسن في المستوى المعيشي والشعور بالأمان للمشاركة في المناسبات الوطنية والحصول على الفرصة الكاملة في التعليم

إضافة إلى السكن الملائم، فكل تلك المعطيات تشكل حالة من الثقة التي تتدخل _وفقا لتعبير جيندنز_ عبر الإيقاعات المنتظمة للحياة الاجتماعية، فهي رابطة تحقق الأمن للمجتمع كله بنفس القدر الذي يتحقق فيه الأمن الوجودي للشباب كشريحة اجتماعية متميزة.

إن توافر مرتكزات الأمن الاجتماعي للشباب يعمل على تحقيق حالة عامة من الأمن، وهي حالة مناهضة لفكرة مجتمع المخاطر التي قال بها أولريش بيك، فالمخاطر وفقا لما ذهب إليه بيك أصبحت عامة وشاملة ومتداخلة في العديد من جوانب الحياة الاجتماعية المعاصرة، زاد من تلك المخاطر التقدم المتسارع الذي جاء مع التطور التكنولوجي في السنوات الأخيرة، وعليه فإن درجة التوفر الكبيرة لمرتكزات الأمن الاجتماعي _والذي كشفت عنه نتائج الدراسة الراهنة_ تعني وبشكل مباشر أن الشباب في مجتمع البحث يتمتعون بدرجة من الأمن الاجتماعي تحميهم من معضلات مجتمع المخاطر الذي أشار إليه بيك.

٣-فيما يتعلق بالنتائج الخاصة بالسؤال الثالث: ما طبيعة الدور الذي يلعبه التمكين في تحقيق الأمن الاجتماعي في حياة الشباب السعودي؟

كشفت النتائج الميدانية عن أن التمكين يقوم بتحقيق الأمن الاجتماعي للشباب من خلال تسعة أدوار، حازت هذه الأدوار التسعة على تقديرات مرتفعة من قبل عينة الدراسة، وتنوعت الأدوار التي يقوم بها التمكين في تحقيق الأمن الاجتماعي للشباب، ووفقا للنتائج جاء في مقدمة هذه الأدوار الاستفادة من قدرات الشباب، يليه إتاحة فرص العمل الملائم للشباب، ثم دور التمكين في المساعدة على تحقيق الانضباط الذاتي للشباب، أيضا دوره في تعزيز مشاركة الشباب في العمل التطوعي، ثم دور التمكين في ضمان مشاركة الشباب في الحفاظ على الأمن الوطني ، فدوره في ضمان استقرار المجتمع وأمنه، ثم دور التمكين في حماية الشباب من الانحراف، ثم دور التمكين في المساعدة في توفير متطلبات الحياة الأساسية للشباب ، وأخيرا دور التمكين في تحقيق الأمن الفردي للشباب.

ويعد دور التمكين في تحقيق الأمن الاجتماعي للشباب من القضايا المهمة التي انفردت بها الدراسة الراهنة، تميزا عن الدراسات السابقة التي عرض لها الباحث، حيث لم يحظ هذا الموضوع _رغم أهميته_ باهتمام أيٍ من تلك الدراسات السابقة.

ومن منظور التحليل السوسيولوجي، يمكن النظر إلى دور التمكين في تحقيق الأمن الاجتماعي للشباب من أربعة زوايا وهي: زاوية الوجود الاجتماعي، زاوية المخاطر والأمن الوجودي، زاوية مجتمع المخاطر، وزاوية الخوف السائل. من الزاوية الأولى (الوجود الاجتماعي) يمكن القول بأن التمكين يعمل على تحقيق حالة من جودة الحياة الشاملة للشباب، من خلال دعم عناصر القوة، تلك العناصر التي تمكن الشباب من حيازة أسس ومتطلبات نوعية الحياة الجيدة.

أما الزاوية الثانية (زاوية المخاطر والأمن الوجودي) فيمكن القول بأن عمليات تمكين الشباب في المجتمع السعودي، تعمل على تحقيق الأمن الاجتماعي لهم من خلال حمايتهم الشاملة من الوقوع في مسالك المخاطر، وتحول بيهم وبين ما يهدد الأمن الوجودي لهم، فعمليات التمكين تقي الشباب من التهديدات المختلفة التي يمكن أن يتعرضوا لها في الوقت الراهن، وتعمل على تعزيز الكثير من المعطيات التي تؤمن الأمن الاجتماعي، مثل: الشعور والثقة، زرع التفاؤل في المستقبل، تنمية المهارات، وما إلى غير ذلك من معطيات تصنعها عمليات التمكين الموجهة للشباب.

أما الزاوية الثالثة (مجتمع المخاطر) فيمكن القول بأن تمكين الشباب يدعم الأمن الاجتماعي للشباب من خلال العديد من العمليات المرتبطة بحمايته من انعدام الأمن الوظيفي وانحصار العادات والتقاليد وتآكل أنماط العائلة التقليدية وكافة مخرجات العولمة والتقدم التكنولوجي، وتلك الحماية تعد من أهم المنجزات التي حققتها رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ وهي الرؤية التي مثل الشباب حجز الزاوية بالنسبة لمساعيها التنموية وعلى كافة الأصعدة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

أما الزاوية الرابعة والأخيرة (زاوية الخوف السائل) فيمكن القول بأن تمكين الشباب في المجتمع السعودي، يعد من أهم آليات مناهضة وحماية الشباب من الخوف، وهو الخوف الذي وصفه باومان بأنه أصبح من الشيوع والتكرار الذي حدا به لأن يصبح سائلا وشكل إطارا عاما يهدد كافة المجتمعات، وهنا يمكن القول بأن تمكين الشباب

السعودي يعمل على تحقيق الأمن الاجتماعي عبر حماية الشباب السعودي من مخاوف عدة، سواء تلك المخاوف التي تتعلق بالجسد والممتلكات عبر تأمين العمل والوظيفة، وحمايته من المخاوف المرتبطة بالهوية (الخوف المشتق وفقا لتعبير باومان)، ويصبح دور التمكين في حماية الشباب السعودي من تلك المخاوف أحد أهم الآليات التي يعتمد عليها في تحقيق الأمن الاجتماعي للشباب.

٤- فيما يتعلق بالنتائج الخاصة بالسؤال الرابع: ما متطلبات تحقيق الأمن الاجتماعي لدى الشباب في المجتمع السعودي؟

كشفت النتائج الميدانية عن أن هناك ثمان متطلبات أساسية تسهم في تحقيق الأمن الاجتماعي للشباب السعودي، وقد جاءت كافة هذه المتطلبات عند مستوى (مرتفع) وهو ما يعني تأكيد عينة الدراسة على أهميتها، وقد تحددت تلك المتطلبات في التالي: حماية الشباب من البطالة، متطلب تيسير الحصول على الخدمات الأساسية التي يحتاجها الشباب، العمل على تنمية مهارات الشباب من خلال التدريب المستمر، إدماج الشباب في تنمية المجتمع، التوازن بين الحقوق والواجبات (فاعلية المواطنة)، التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع، نبذ العنف بين أفراد المجتمع، تحقيق سيادة القانون.

وتتفق الدراسة الراهنة فيما خلصت إليه من نتائج تتعلق بمتطلبات تحقيق الأمن الاجتماعي للشباب مع بعض الدراسات السابقة، فقد اتفقت مع نتائج دراسة سهام الغزام (٢٠٢٣م) في تأكيدها على أهمية تيسير الحصول على الخدمات الأساسية بوصفها من أهم متطلبات تحقيق الأمن الاجتماعي، وكذلك دراسة أحمد عبدالله وصفاء جواد (٢٠٢٢م) والتي أظهرت أن قوة الروابط بين أعضاء المجتمع (التكافل الاجتماعي) تعد من أهم مقومات الأمن الاجتماعي، كما اتفقت النتائج أيضاً مع دراسة ممدوح رضوان (٢٠١٩م) والتي أكدت على أهمية حماية الشباب من البطالة وتنمية مهارات الشباب بوصفهم من المتطلبات الأساسية لتحقيق الأمن الاجتماعي للشباب.

ومن زاوية التحليل السوسيولوجي يمكن القول بأن متطلبات تحقيق الأمن الاجتماعي للشباب ترتكز على ثلاثة أفكار سوسيولوجية أساسية، تشكل كل الأفكار مفاهيم أساسية في الإطار النظري للدراسة وهي على النحو التالي: الفكرة الأولى أن توفر

متطلبات تحقيق الأمن الاجتماعي للشباب يضمن تحقيق جودة حياة اجتماعية لهؤلاء الشباب، والفكرة الثانية أن تحقيق متطلبات الأمن الاجتماعي يعمل على حماية الشباب من المخاطر المختلفة التي يمكن أن يتعرض لها ويعمل أيضا على تحقيق الأمن الوجودي لهم في هذا المجتمع، أما الفكرة الثالثة فهي أن تحقيق مقومات الأمن الاجتماعي يحمي الشباب السعودي من مختلف صور المخاوف التي يمكن أن يتعرض لها في ظل تلك التطورات المتسارعة والتحولات العميقة التي يمر بها المجتمع السعودي في السنوات الأخيرة.

التوصيات:

- على كافة مؤسسات الدولة أن تراعي ضمن مخططاتها الاستراتيجية ما يضمن تحقيق الأمن الاجتماعي للشباب.

- ضرورة أن تتجه كافة مؤسسات الدولة الحكومي منها والخاص على تنفيذ البنود الخاصة بالشباب في رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، على اعتبار أن تلك الرؤية تمثل استراتيجية شاملة للأمن الاجتماعي لكافة شرائح المجتمع، ويأتي في مقدمتها شريحة الشباب.

- أن تعمل كافة المؤسسات غير الربحية المعنية بالشباب على تبني مشروعات وبرامج تستهدف تعزيز مشاركة الشباب في العمل الاجتماعي التطوعي، وذلك كإطار لحماية الشباب من الانزلاق في أي مسالك تهدد أمنه وحياته وأمن المجتمع على وجه العموم.

- أن تعمل كافة مؤسسات المجتمع الحكومي منها والخاص على دعم المشروعات والبرامج التي تستهدف حماية الشباب من البطالة.

- أن تخصص وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية برنامجا محددا يستهدف تنمية مهارات وقدرات الشباب وإعداد غير المؤهلين منهم لسوق العمل عبر التدريب التحويلي.

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

- القرآن الكريم.
- أبو دوح، خالد كاظم (٢٠١٧م). علم اجتماع الأمن: محاولة للتأصيل، مؤسسون بلا حدود للدراسات والبحوث، قسم الفلسفة والعلوم الإنسانية.
- ابن منظور (١٩٩٩م). لسان العرب، الجزء السابع، الطبعة الثالثة، طبعة جديدة مصححة وملونة اعتنى بتصحيحها: أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء الذات العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان.
- استبيتيه، دلال ملحس وسرحان، عمر موسى (٢٠١٢م). المشكلات الاجتماعية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- باومان، زيجمونت (٢٠١٩م)، . الخوف السائل، ترجمة: نجاح أبو جبر، الطبعة الثانية، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، لبنان.
- البجة، محمد وجغلولي، يوسف (٢٠٢١م). كيف تهدد الجريمة البيئة الأمين الاجتماعي؟ دراسة نظرية لتداعيات الجريمة علي الأمن الاجتماعي، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد ٧، العدد ٣، مايو، ص ص٤٨٤-٤٩٢.
- بلاش، شذى نجاح (٢٠٠٩م). أثر المخدرات علي الأمن الاجتماعي، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد الثاني عشر، العدد ٣، ص ص٢١٩-٢٣٨.
- البلتاجي، سارة (٢٠١٦م). الأمن الاجتماعي – الاقتصادي والمواطنة والناشطة في المجتمع المصري، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان.
- بن عمرو، هشام نبيل أديب والعازمي، فواز حمدان رويشد (٢٠٢١م). دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن الاجتماعي، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، مجلد ٩، عدد ١.

- بيك، أولريش (٢٠٠٦م). مجتمع المخاطر العالمي: بحث عن الأمن المفقود، ترجمة: علا عادل وآخرون-المركز القومي للترجمة، القاهرة.
- توفيق، دعاء أحمد (٢٠١٩م). الأمن الاجتماعي وتداعيات العملة الرقمية (البيتكوين أنموذجا) دراسة ميدانية، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالإسماعيلية، العدد ٣١، الجزء ١، ص ص١٠٩-١٥٦.
- جلول، رشيد (٢٠٢١م). مقاربات سوسيولوجية معاصرة. مجتمع المخاطرة عند أولريش بيلو نموذجاً، مجلة العلوم الإنسانية بجامعة أم البواقي، المجلد ٥، العدد١، مارس، ص ص٤٣٣-٤٤٢.
- جيدنز، أنتوني (٢٠٠٣م). عالم جامح: كيف تعبر العولمة تشكيل حياتنا، ترجمة: عباس كاظم وحسن ناظم، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان.
- حمدي، محمد الفاتح (٢٠١٣م). أثر الإعلان التليفزيوني علي قيم وسلوكيات الشباب، مجلة التراث، جامعة الجلفة، العدد١، ديسمبر، ص ص١٧٢-١٩٠.
- حيبل، محمد عمر (٢٠٢٣م). نظرية الأمن الشامل نحو طريق نحو تحقيق الأمن الاجتماعي، مجلة كلية التربية طرابلس، المجلد ١، العدد ١٨، ديسمبر، ص ص١٩٢-٢٠٦.
- الداوي، علي محمد محمد (٢٠٢١م). دور رأس المال الاجتماعي في تحقيق الأمن الاجتماعي في المجتمع الريفي، المجلة العلمية لكلية الآداب-جامعة أسيوط، ملحق العدد ٧٩، يوليو، ص ص١١٧-١٤٦.
- الدعجة، حسن عبدالله (٢٠١٧م). مهددات الأمن الإنساني، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد الرابع، جويليه، ص ص١٢٧-١٥٤.
- رضوان، ممدوح عمر صابر (٢٠١٩م). متطلبات تحقيق الأمن الاجتماعي لطلاب المرحلة الثانوية في مصر، مجلة البحث العلمي في التربية، العدد ٢٠، الجزء ١٥، ص ص٢٥-٥٠.

- زيهان، محمد عطا حمدي (٢٠٢١م). الدعم الحكومي وتحقيق الأمن الاجتماعي للفئات الأولى بالرعاية، المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية، العدد الثالث عشر، المجلد الأول، مارس، ص ص١٥٠-١٦٦.
- سويلم، محمد محمد غنيم (٢٠٢٠م). الوعي بثقافة العمل الحر لدى الشباب الجامعي وانعكاساته علي الأمن الاجتماعي، مجلة كلية التربية بالإسماعيلية، العدد الثامن والأربعون، سبتمبر، ص ص٢٢٧-٢٧١.
- السيد، نهى محمد أحمد (٢٠١٩م). سوسيولوجيا المخاطر التي يتعرض لها الشباب في ظل العولمة، رؤية أولريش بيك، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالإسماعيلية، عدد ٣١، ص ص١١-٦٠.
- عاشور، وليد محمد عبد الحليم محمد (٢٠٢٠م). الاختراق الوظيفي وتأثيره علي الأمن الاجتماعي للعاملين، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد٥، العدد ٢، ص ص٥٩-٧٧.
- العاني، عبداللطيف عبدالحميد (د.ت). دور الشباب في تحقيق الأمن الاجتماعي: دراسة تحليلية، مجلة كلية الآداب، العدد٦١، ص ص٨٩-١٠٢.
- عباس، يزيد (٢٠١٥م). مشكلات الشباب الاجتماعية في ضوء التحديات الاجتماعية الراهنة في الجزائر "دراسة ميدانية علي عينة من طلبة جامعة جيجل" القطب الجامعي تاسوست جيجل"، رسالة دكتوراه غير منشورة، مجلة العلوم الاجتماعية، كلية العلوم لإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر.
- عباس، يزيد (٢٠٢٢م). المقاربات النظرية في دراسة مشكلات الشباب، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، المجلد ١٠، العدد ٤، ص ص١٦٨-١٨٠.
- عبدالحليم، وليد محمد (٢٠١٨م). دور العدالة في تحقيق الأمن الاجتماعي، مجلة كلية الآداب-جامعة سوهاج، العدد ٤٧، الجزء ٢، إبريل، ص ص٢٧٩-٢٩٨.

- عبدالفتاح، خالد وزكريا، منال (٢٠١٠م). الشخصية المصرية وقيم التنمية والحداثة، مؤتمر الشخصية المصرية في عالم متغير، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.
- عبدالله، أحمد حسن وجواد، صفاء كريم (٢٠٢٢م). الأمن الاجتماعي ومقوماته: دراسة نظرية تحليلية، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد ٣٠، العدد ٣، ص ص١-١٦.
- عبود، زينب هاشم (٢٠٢١م). الأمن الإنساني ومشكلات الشباب (دراسة ميدانية في مدينة بغداد)، مجلة العلوم التربوية والإنسانية، العدد ٦، يوليو، ص ص١٢٧-١٤٣.
- العمري، رائفة علي، الشريقين، عماد عبدالله والهواملة، ماهر شفيق (٢٠١٦م). تعزيز الأمن الاجتماعي في بحث الثقافة الإسلامية، مجلة جامعة الرفس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد الأربعون (في)، كانون الأول، ص ص١٢٥-١٦٠.
- العورتاني، عامر (٢٠٢٠م). الأمن الاجتماعي الأهم في معادلة الجودة الاجتماعية، مقال منشور بتاريخ الأحد ٢٦-١-٢٠٢٠م، علي الرابط:
- غرز الدين، شوكت (٢٠١٩م). راجعة كتاب: الخوف السائل، مقال منشور في ١٤/يناير/٢٠١٩م، متاح علي الرابط: https://www.harmoon.org/researches/archives-13193/
- كابان، فيليب ودورنيه، جان فرانسوا (٢٠١٠م). علم الاجتماع من النظريات إلي الشؤن اليومية، ترجمة: إياس حسن، دار الفرند، سوريا.
- كاظم، خالد (٢٠١٥م). الحاجات الثقافية للشباب بين الإشباع والحرمان: دراسة ميدانية في إحدى قرى الصعيد، المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد١٥، يناير، ص ص١٨٣-٢١٣.

- كريم، واثق جعفر (٢٠٢٠م). تنمية رأس المال البشري وانعكاساته علي الأمن الاجتماعي-دراسة تحليلية، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد ٢٨، العدد ١٠، ص ص٢٤٧-٢٧٢.
- لولى، حسيبة (٢٠١٥م). الشباب ومظاهر التغيير في ظل العولمة، مجلة دراسات اجتماعية، العدد ١٨، ص ص٧٠-٨٩.
- ليله، علي (٢٠٠٢م). ثقافة الشباب: مظاهر الانهيار ونشأة الثقافات الفرعية، بحث منشور في: دراسات مصرية في علم الاجتماع، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة.
- ليله، علي (٢٠١٢م). الأمن العربي القومي والعولمة: اختراق الثقافة وتبديد الهوية، الكتاب الأول، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- مارشال، جوردون (٢٠١٠م). موسوعة علم الاجتماع، ترجمة: محمد الجوهري وآخرون، المجلد الأول، الطبعة الثانية، المركز القومي للترجمة، القاهرة.
- محمد، أحمد صديق (٢٠٢٣م). الفرق والحرية في فكر العالم الاجتماعي زيجمونت باومان، مجلة نماء، مقالات اجتماعية، ١٥ فبراير.
- المدني، نبيل (٢٠١١م). الأمن الاجتماعي بنظرة فلسفية، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد الخامس، السنة الثالثة، ص ص١١٩-١٢٨.
- مشابقة، أمين (٢٠٢٠م). الأمن المجتمعي: المعنى، الأبعاد والتحديات، مقال منشور بجريدة الرأي بتاريخ الأحد ٢٠٢٠/١١/٨م، متاح علي الرابط:
- منظمة الصحة العالمية (٢٠١١م). الشباب والأطر الصحية، تقرير أمانة جمعية الصحة العالمية، الدورة الرابعة والستون، البند ١٥-١٦، إبريل، نيويورك.
- نصيرة، طاهيري وزهية، بختي (٢٠١٧م). الأمن الاجتماعي في علاقته بالتغيير القيمي، مجلة سوسيولوجيا للدراسات والبحوث الاجتماعية، ١(١)، ص ص٨٧-٩٥.
- هاشمي، مليكة وبن يحيي، نبيلة (٢٠٢٢م). الأمن المجتمعي: دراسة في المفهوم – النظرية والتهديدات، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد ١٢، العدد ١، جانفى، ص ص١٦٣-١٧٥.

- الهيئة العامة للإحصاء (٢٠٢٣م).
- وناس، سهام (٢٠٢١م). الأمن الاجتماعي وجائحة كورونا، مجلة الأحياء، المجلد ٢١، العدد ٢٩، أكتوبر، ص ص٨٤٧-٨٦٤.

المراجع الاجنبية:

- Alaei ،Farzaneh ،Noursozi ،Faizollah and Dehghan ،Hossein (2023). The Role of Sense of Security and Social Cohesion in Adherence to social moral values ،international Journal of Ethics Society ،5(2): 41-48.
- Fagerstorm ،Lisbeth ،Gustafon ،Yngve ،Jakobsson ،Gumborg ،Johansson ،Stina and Vartiainen ،Prikko (2010). Sense of Security among people aged 65 and 75: external and inner Sources of Security ،Journal of Advanced Nursing ،1305:1316.
- Giddens ، Anthony (1979) central Problem in social theory ،London ، Macmillan
- Giddens ،Anthony (1979) Sociology ،London ،Polity Press ،3ed.
- Giddens ، Anthony (1982) Profiles and critiques in social theory ، London polity press
- Giddens ، Anthony (1983) profiles and critique in social theory ، university of California press ، Berkeley and los Angeles
- Giddens ، Anthony (1984) the constitution of Society: outline of structuration theory ، university of california press ، Berkeley and los angeles
- Giddens ، Anthony (1989) ، the Nation- state and violence : Volume two of contemporary critique of historical materialism ، London ، Polity Press
- Giddens ، Anthony (1996) the consequences of modernity ،Cambridge ، Polity Press
- Giddens ، Anthony (2006) modernity and self identity ،London ، polity press ، 13 ed

- Giddens ، Anthony ، (1997) Sociology ، London ، Polity Press ، 3ed
- Hama ،Hawre HaSan (2017). State Security Societal security and Human Security Jadavpur Journal of international Relations ،21(1): 1-19.
- Lin ،Kan and Herrmann ،Peter (ed) (2015). Social Qnality theory: A New Perspect on social Development Published by Bermenghan Books. New York.
- Nagel ،Carolina Rand Stacheli ، Lynn A (2008). Rethinking Security: Perspectives from Arab–American and British Arab Activists ، Journal of Compilation ، https://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/j.1467-8330.2008.00637.x
- Perovic ، Bojana (N.D). Defining youth in contemporary national legal and policy framework across Europe ، youth partnership ، partnership between the European and council of Europe in the field of youth.
- Skey ، Michael (2010). A Sense of where you belong in the world: national Beloging ، ontological Security and the status of the ethinc majority in England ، Nations and Nationalism ، 16(4) ، 715-737.
- Stawicki ، Roman (2023). Sense of uncertainty As a criterion of Human Security ، Zeszyty Naukowe ، SGSP. No 87 ،399-414.
- Turner ، Bryan. S.(ed) (2006). the Cambridge dictionary of sociology ، Cambridge university press.
- Viet lam ، Le Hong (2022). Social Security Policy in Response to the Pandemic CoviD-1: A case study from Vietnam ، Journal of Social Science ، 16 (1) ، 124-139.
- Vornamen ، Ritta ، Torronem ، Maritumd Niemela ،Paul (2009). insecurity of young people: the meaning of insecurity as defined Toy 13-17 year old finns ، Nordic Journal of Youth Research ، vol 17 (4):399-419.